



PROVISIONAL

A/34/PV.18

3 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، الساعة ١٠/٣٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد سالم

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

ألقيت الكلمات من :

السيد الثاني (قطر)

السيد ميشرا (الهند)

السيد نياسي (السنغال)

السيد بونفا (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠مواصلة نظر البند (٦) من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد أحمد الثاني (قطر) : السيد الرئيس ، يسعد وفد بلادى أن يعرب عن تهانيه الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، واننا لعلى ثقة ، بفضل خبرتكم الغنية المستمدة من نشاطكم الدبلوماسي الذي امتد سنوات طويلة في منظمة الأمم المتحدة ، والذي تجسد للعيان بصفة خاصة من خلال رئاستكم للجنة الخاصة المعنية بإزالة الاستعمار ، ان انتخابكم لتقلد هذا المنصب المرموق ، سوف يساعد على أن تكمل أعمال هذه الدورة بما ينشده المجتمع الدولي لها من نجاح .

كما يسعد وفد بلادى أن يعرب عن تقديره الكامل لسلفكم السيد ليفانولما أبداه من حنكة وتفان في ادارة مداوات الدورة السابقة .

ولا يفوتني ، في هذه المناسبة ، أن أنوه بالجهود الداعية والفعالة والمخلصة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم في خدمة قضايا الأمن والسلم في العالم ، ومن أجل تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وانه لما يسعدنا أيضا أن نزجي تهانينا الحارة الى حكومة وشعب سانت لوسيا ، بمناسبة انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة .

لا شك ان ما يؤلم المرء هو أن يلاحظ ونما أى جهد أو مشقة ، وبمجرد القاء نظرة خاطفة - ان نحن نستهل أعمال الدورة الرابعة والثلاثين - ان جدول أعمال الدورة الجديدة يمثل في جانب كبير منه ، ان لم يكن في جملة وتفصيله ، تركة فادحة ومشقة ، تورث من دورة الى أخرى . ان هذه الظاهرة مع قسوتها لا تنفي ، مع ذلك ، أن هناك جهودا يبذل ، قد يكون متواضعا في بعض الأحيان ، وخارقا في أحيان أخرى ، على صعيد العمل الدولي وفي ظل منظمة الأمم المتحدة ، ولكن هذه الظاهرة ان كانت تتم عن شيء ، فلا شك انها تتم عن وجود هوة عميقة وسحيقة بين الكلمة والفعال ، فقد أثبتت الشواهد العملية كما يثبت تاريخ القضايا والمشاكل التي

ترحل من دورة الى أخرى — مدعومة بقرارات من الجمعية العامة — أن ارادة الشعوب والدول النامية لا تملك التعبير عن نفسها ما لم تتفق مع رغبة احدى القوى العظمى . وحتى اذا تمكنت هذه الارادة الممثلة في أغلب أعضاء الأمم المتحدة من تأمين هذا الشرط الأساسي ، فكثيرا ما يؤدي التنافس التقليدي بين القوتين العظميين الى مناوأة الطرف الآخر ولو كان ذلك على حساب شعوب وبلدان العالم الثالث ، وقد أدى هذا الوضع الى نقل ميدان الحرب الباردة الى ساحة البلدان النامية المستقلة حديثا والتي كانت لا تزال تزرع تحت نير الاستعمار ، وكان نتيجة ذلك للأسف ، حالة الجمود التي لا تنتهي اليها دائما المشاكل الدولية غير مستعصية الحل . ولأننا لا نريد للأمم المتحدة أن تستسلم للعقم الذي يحاول البعض أن يفرضه عليها ، ولأننا حريصون على اعلان شأن ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق مقاصدها النبيلة ، لن نمكن اليأس من التسلل الى نفوسنا ، وسوف نواصل اثاره ومناقشة القضايا والمشاكل القديمة المزمنة بنفس الحماس والجدية واليغظة التي نوليها للقضايا الساخنة المستجدة حتى لا يتوهمواهم واهم أمر محتم متعجرف أن قضايا الشعوب والأأم يمكن ان تسقط بالتقادم .

ها نحن نواجه اليوم مشكلة ، ربما كانت أقدم المشاكل الدولية التي عرفها التاريخ الحديث ، هذه المشكلة ، مشكلة فلسطين ، تتميز عن غيرها من المشاكل التي تهدد السلام والأمن الدوليين ، بأنها اليوم ، وبعد ما ينوف على ٣٠ عاما ، أكثر الحاحا وتهديدا للأمن الدولي عن ذي قبل ، وهي تنفرد أيضا من بين المشاكل الأخرى التي تؤرق الضمير العالمي ببعدها الانساني المأساوي . فقد شهد التاريخ أمثلة كثيرة لاعتداء بلد ما على بلد آخر واحتلاله ، كما شهد أمثلة أفدح حيث يحاول المستعمر الأوروبي استيطان بلدان افريقية وتنصيب نفسه سييدا على سكان البلاد الأصليين ، ولكنه لم يشهد من ذي قبل حدثا واحدا قام فيه مستعمر دخيل بتفريغ بلد بأسره من سكانه الأصليين ليقوم مجتمع العنصرى البغيض على أراضيهم كما فعلت الحركة الصهيونية العالمية في فلسطين ، ومع ذلك ، فقد شهد العالم طوال تلك العقود الثلاثة المنصرمة منذ قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ ، كيف دفع نهم العدو والصهيوني الى الأرض الى التهام الأراضي الفلسطينية قطعة بعد الأخرى ، ولما أدرك أن جوعه لا يعرف الشبع ، استدار الى البلدان العربية المتاخمة لحدود فلسطين وانقض عليها في عدوانه الفادر في حزيران /يونيه عام ١٩٦٧ ، ليفرض احتلاله على أراضي مصر وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة . وبذلك أضيف بعد جديد للقضية الفلسطينية ، وهو ما اصطلح عن تعريفه باسم

أزمة الشرق الأوسط . ومن هنا كان اجماع المجتمع الدولي على أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط ، فاغتصاب فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني العربي كان الجريمة الأصلية للمعتدى الصهيوني التي أعقبها بسلسلة جرائمه الأخرى .

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة الإفريقية ، الوثيقة رقم (A/34/1) ان الوضع في الشرق الأوسط ، وأفتبس :

” مسألة مركزية بالنسبة لاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري في العالم ، وطالما ساد عدم اليقين والتنافر والاحباط والعنف في الشرق الأوسط ، سيظل العالم يعيش وهو يعاني من عنصر عدم استقرار عميق في شؤونه ومن خطر شديد ومستمر بأن ينكب بكارثة في المستقبل ” .

الا أن تصميم الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية على تقرير مصيره بنفسه ومواصلة كفاحه ودعم ومساندة جميع الشعوب والدول المحبة للعدل والسلام لكفاح هذا الشعب العادل ، قد أدى الى تحقيق انتصارات دبلوماسية وسياسية . لقد أكدت مؤتمرات القمة العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز ، شرعية ووحدة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني ، فوضعت بذلك حدا لكل المحاولات التي تبذل من داخل المنطقة وخارجها في هذا المجال لفرض الحلول الجزئية على منطقة الشرق الأوسط وما تتطوى عليه من تمزق للصيف العربي وضرب للثورة الفلسطينية . كما أكدت حق هذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة . ان قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الذي يسمح للاسرائيليين بشراء الأراضي والممتلكات في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس العربية ، يمثل أحدث حلقات التحدى الصهيوني للرأى العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين الخاضعين للاحتلال . ان دولة قطر ، التزاما منها بما استقر عليه اجماع العربي بقرارات مؤتمرات القمة العربية وبخاصة مؤتمرات الجزائر والرباط وبغداد ، ووفقا لما أبداه المجتمع الدولي ممثلا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، تؤكد من جديد ان أية تسوية سلمية عادلة شاملة للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن تقوم على المبادئ والأسس الرئيسية التالية :

- ١ — الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة المسلحة في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية .
- ٢ — الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وممارسته لهذه الحقوق المشروعة في تقرير مصيره والاستقلال والسيادة في وطنه فلسطين .

٣ - حق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، اشتراكا مستقلا ومتكافئا في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحال الدولية المعنية بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط ، وبناء عليه لا يجوز لأى طرف آخر التحدث باسم الشعب الفلسطيني .

٤ - بطلان جميع الاتفاقيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ما لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، طرفا رئيسيا فيها استنادا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٢٨ ، مما يستوجب بالضرورة بطلان نتائج وثيقتي كامب دافيد التي تعتبرها حكومة قطر خروجاً على ميثاق جامعة الدول العربية ، وانتهاكا للشرعية الدولية ، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، فضلا عن ان هذه الاتفاقيات تجاهلت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها انشاء دولته المستقلة فـي فلسطين ، الى جانب تجاهلها التام لقضية القدس العربية المحتلة .

ان دولة قطر ، تدين العدوان الاسرائيلي المتواصل على الاراضي اللبنانية وتدين انتهاك اسرائيل المستمر لسيادة هذا البلد العربي ووحدة اراضيها ، وهي تؤكد أن التورط الاسرائيلي في الشؤون الداخلية اللبنانية يزيد من احتمالات انفجار الموقف في الشرق الاوسط ، كما انه ليس بخاف على الرأي العام العالمي ان ضحايا الاعتداءات الوحشية الاسرائيلية المتكررة في جنوب لبنان هم دائما المدنيون العزل ، من شيوخ ونساء وأطفال .

في الوقت الذي أعلنت فيه الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة اعتبار عام ١٩٧٩ ، عاما دوليا للتضامن مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي الوحيد سوابو ، صعد نظام بريتوريا العنصرى حرب الابادة ضد سكان البلاد الأصليين الذين يطالبون بتقرير مصيرهم . وفي الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة الى تحقيق تسوية عادلة وفقا لقرارات مجلس الامن أرقام ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) ، عمل نظام بريتوريا على احباط عملية الانتقال على غرار تجربة ايان سميث في روديسيا ، باعلان الاستقلال من جانب واحد . وقد تجسد هذا المخطط الاستعماري في محاولة جنوب افريقيا الأخيرة التي استنكرها مجلس الامن يوم ٢١ ايلول / سبتمبر الماضي والخاصة بمنح استقلال زائف للموطن القبائلي " فندا " بعد كل من " ترانسكي " و " بوتسوانا " اللتين امتنع المجتمع الدولي عن الاعتراف بهما من قبل .

لذا ، فان حكومة قطر ، تؤكد تأييدها المطلق لنضال الشعوب الافريقية التي لا تزال ترح تحت نير الاستعمار الاستيطاني والتي تعاني من التفرقة والتمييز العنصريين ، ودعمها لنضال هذه الشعوب المشروع في سبيل تحرير بلادها والحصول على حقوقها القومية واسترداد حريتها واستقلالها وسيادتها على أراضيها ، وتؤكد تضامنها مع سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، كما تطالب الامم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الامن باتخاذ أقصى العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بما في ذلك تطبيق الاجراءات التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق .

كما يؤكد وفد بلادى تأييده الكامل للنضال الذى تخوضه الجبهة الوطنية من أجل تحرير زمبابوى ، ويعلم عن تمسكه بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بزمبابوى وبصفة خاصة القرار رقم ٣٣ / ٣٨ الذى يدين الدعم المستمر المقدم من جنوب افريقيا وبعض الحكومات الغربية واسرائيل الى نظام الأقلية في سالزبورى .

كما اننا نؤيد كل الجهود والمسايع الحميدة التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق وحدة الشعب القبرصي وحماية وحدة وسلامة اراضيه الاقليمية وتعزيز عدم انحيازه .

لا شك ان توطيد اركان السلام على الأرض هو الغاية النبيلة التي نسعى جميعا الى تحقيقها ، سواء على المستوى الفردى في نطاق كل بلد من البلدان الاعضاء في الامم المتحدة ، أو على مستوى العمل الجماعي داخل نطاق هذه المنظمة . الا ان هناك من الحقائق المادية والمتغيرات السياسية الدولية فيما يتعلق بما يسمى بميزان الرعب النووى وتسابق القوتين العظميين على تطوير واحراز وتكديس الأسلحة بمختلف أشكالها التقليدية أو أسلحة الابداء الجماعية التي تبذر الموت في أجيال متعاقبة ، ما يجعل هذه الغاية واحدة من أهم مهام الأمم المتحدة ، فبالرغم من كل محاولات الانفراج الدولى وتوقيع القوتين العظميين على اتفاقيتي الحد من السلاح سولت ١ / وسولت ٢ ، فلا يزال خطر الحرب النووية يهدد البشرية . ولأننا حتى اليوم عجزنا داخل منظمة الأمم المتحدة عن حل المشاكل الدولية الرئيسية التي تنطوى على امكانية حدوث مواجهة عسكرية بين قطبي الرعب النووى . فضلا عن ان النزاعات الاقليمية التي غالبا ما تكون اما من مخلفات الاستعمار أو تحركها أيد أجنبية في الخفاء ، تفرض على الدول النامية استنزاف مواردها المالية في التسلح بدلا من انفاقها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبها ، لكل

هذه الأسباب يؤيد وفد بلادى الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح ، ونضم صوتنا الى كاغنة الأصوات الأخرى التي تطالب باتخاذ كل التدابير الفعالة والكفيلة بحماية الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من التهديد باستخدامها وبصفة خاصة الابتزاز النووي الذي يمارسه كل من الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا العنصرى . كما يؤكد وفد بلادى على أهمية مناقشة البند الخاص بالتسلح النووي الاسرائيلي الذي اقترحتة العراق وأيدته المجموعة العربية لما قد تترتب عليه من آثار تؤثر على أمن واستقرار الشرق الأوسط .

ان دولة قطر ، تؤيد الاعلان الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وتدعو جميع الأطراف المعنية الى تنفيذ هذا الاعلان والانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وهي تؤكد الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) باعتبار المحيط الهندى منطقة سلم ، والعمل على وقف تصعيد وتوسيع نطاق الوجود العسكرى للدول الكبرى في المحيط الهندى في اطار تنافسها وازالة هذا الوجود . ومن المؤسف ان هذا الاعلان لم ير النور ، نتيجة للتطورات التي تنذر بامتداد سباق التسلح الى المحيط الهندى . وازاء تصاعد تنافس الدول الكبرى على الوجود العسكرى ، مما يؤدي الى زيادة التوتر في المنطقة ويهدد بالتالي السلم والامن الدوليين .

منذ صدور بيان الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة الذي بلور فيه المجتمع الدولي تصميمه على العمل من أجل ارساء نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على المساواة والاعتماد المتبادل ، والمصلحة العامة ، والتعاون بين جميع الدول . شهد العالم نشاطا مكثفا يرمي الى تحقيق هذه الغاية الطمحة التي تتطلع اليها بلدان العالم الثالث ، بصفة خاصة ، فيما يعرف بحوار الشمال والجنوب ومختلف المؤتمرات الدولية الأخرى المعنية بالمشاكل الاقتصادية الدولية . والتي كان آخرها مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز الذي انعقد أخيرا في هاغانا . ومما يبعث على الأسف ان المفاوضات التي تجرى بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالهيكل الأساسي للنظام الاقتصادى الدولي الجديد لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج ايجابية ملموسة نتيجة غياب الارادة السياسية للدول المتقدمة للاستجابة لتطلعات البلدان النامية العادلة ، ولا سيما البلدان الأكثر تضررا أو الأقل نموا بينها . لذلك ، تعرب حكومة قطر عن خيبة أملها وقلقها البالغ

ازاء الفشل في احراز أى تقدم ملحوظ في مؤتمر الامم المتحدة الخامسة للتجارة والتنمية الذى عقد في مانبلا في شهر ايار/مايو من العام الجارى ، وذلك بسبب موقف البلدان المتقدمة السلبي وعدم الوفاء بمسؤولياتها ، واقتارها للارادة السياسية فيما يتعلق بمجال نقل وتطوير التكنولوجيا للبلدان النامية .

ان دولة قطر تناشد المجتمع الدولي ، وخاصة الدول الصناعية ، العمل على توفير مصادر أخرى للطاقة تحل محل النفط بعد نضوبه ، كما تحت الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد في استخدام البترول كمصدر للطاقة والحفاظ عليه لاستخدامه في أغراض أكثر نفعا للانسانية ومستقبلها بدلا من حرقه كوقود ، وفي هذا المجال تحت دولة قطر المجتمع الدولي بأن ينظر الى الصناعات البتروكيمياوية نظرة موضوعية باعتبارها بدلا لبعض المنتجات الزراعية والحيوانية ، والتي بدأ يفترق اليها العالم مع زيادة عدد السكان في بعض أنحاء زيادة رهيبه . كما تهيب به لاجل الوسائل التي تكفل نقل التكنولوجيا في هذا المجال وغيره من المجالات ، والعمل على توزيع تلك الصناعات على أنحاء العالم بما يضمن عدالة توزيع الثروات على شعوب العالم بدلا من تركيزها في دولة معينة تحكّمها احتكارات بغيضة .

ان دولة قطر ، تؤكد من جديد حق الدول في ان تكون لها السيادة التامة والدائمة على
مواردها الطبيعية وجميع الانشطة الاقتصادية ، ورفض ومقاومة جميع اشكال التهديد باستعمال القوة
او التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ، واحترام السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لهذ
الدول .

ان المهام الملقة على عاتق المجتمع الدولي كبيرة وهامة ، وأن شعوب العالم تتطلع باهتمام
وقلق بالغين الى ما ستتمخض عنه مداولاتنا من خطوات عملية على طريق تحقيق طموحات شعبنا
العريضة ، ولذلك يحدوني امل ان تكون قرارات وتوصيات الدورة الرابعة والثلاثين منعطفا جديدا
لتحقيق اهدافنا .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالهندية ، قدم الوفد النص بالانكليزية) : السيد
الرئيس ، يشرفني ويسعدني ان احببك وأهنئك لانتخابك الاجماعي ، لانك تأتي الى هذا المنصب
الرفيع مسلحا ليس فقط بمهارتك البارزة وخبرتك الفنية ، وانما مسلحا ايضا بشيء من المثالية والنبيل
الاخلاقي الذي يطبع دور بلادكم في الشؤون الدولية .
كذلك فاني لا اقول مجرد كلمات عندما اعرب عن تقديرنا العميق لصاحب السعادة السيد
لبيفانو من كولومبيا لقيادته للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وذلك لان القدرة والحماس
اللذين ابداهما في الوفاء بمسؤولياته كرئيس لتلك الدورة قد عززا من سمعته ومكانة بلاده .
كذلك ، فاننا نرى في اميننا العام الدكتور كورت فالدهايم اخلاصا مثاليا لواعبه كما نرى فيه
حكمة عملية ، وهذا يؤكد لنا ان التحديات التي تنتظرنا سوف يواجهها الأمين العام بصلاية وايمان
وبصيرة وحكمة بناءة .

ان اسرتنا تزداد عددا بعد انضمام سانت لوسيا باعتبارها احدث عضو بيننا ، ونتمنى لشعب
سان لوسيا الازدهار ، ونؤكد لهذا الشعب حسن نيتنا واستعدادنا للتعاون في المسؤوليات التي
تنتظر هذا الشعب .

ان الهند تأتي الى هذه الجمعية الموقرة بقوة تقاليدنا التي يزيد عمرها على اربعة الاف
عام عندما اعلن اسلافنا : " ان التربة امي وأنا ابن الأرض " . لقد كانت الفكرة اساسا هي فكرة عالم
واحد تتأكد وحدته بالسلم . ولهذا فان " السلم ، والسلم ، والسلم " ، هو ما تدعوا اليه بسلاى
دائما .

وانني اقف اليوم هنا واعيا بهذا التراث الفني ، ومدركا لانعكاساته في نطاقه العام المستمر الوطني . وفيما يتعلق بالسعي وراء تحقيق الاهداف الوطنية ، فان سياسة الهند المستقلة ومواقفها ازاء المشاكل الدولية ، تتمتع باستمرارية وانسجام وتناسق ، نفخر بها .

ومنذ احدى وثلاثين سنة مضت ، عندما اعلن جواهر لال نهرو اول رئيس وزراء وزير خارجية الهند في هذه الجمعية : " اننا نلتزم التزاما كاملا ومطلقا بمبادئ واغراض ميثاق الأمم المتحدة " ، واننا في تعبيرات تأييدنا للامم المتحدة وميثاقها كل عام ، ظهرت نغمة اتسمت بالاستمرار ويجب الا يتصورها احد ، انها مجرد شعارات او شكلية . ان الامم المتحدة ، دون شك ، تمثل افضل توازن بين الحق في الاستقلال وحتمية العمل معا ، وهذا يحذرنا من اننا لا يمكن ان نعيش ونبقى الا بحسن الجوار . وانا كانت المشاكل الدولية قد ازدادت سوءا خلال بعض الاوقات خلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية من عمر هذه المنظمة ، فان ذلك يرجع الى حقيقة اننا في نظرنا الوطنية قد اغفلنا اننا عالم واحد ولسنا مجرد ١٥٢ دولة صغيرة وكبيرة . ورغم كل دروس التاريخ ، فمازلنا نعاني من مشاكل قصيرة المدى ، ومازلنا نغفل المصير الطويل والمتشابك الذي لا بد ان يؤمن .

وانا ما نظرنا الى الوراء ، الى عقد السبعينات الذي يقترب من نهايته ، فسوف نجد تأكيدا متكررا على ان مشكلات العالم السياسية تنجم من النظرات القصيرة المدى لكثير من الدول القوية ، مما يشوه تقريبا الحتميات الطويلة المدى . وانا كانت الامبريالية المتمردة ما تزال قائمة حتى الآن ، وكذلك العنصرية المتحدية ، وعادات التدخل المستمر والسيطرة ؛ بل والعدوان ايضا ، فان ذلك يرجع الى ان هناك قوى تسعى الى ان تعوق وتوقف تيار التاريخ . ان الكثير من المشاكل العالمية والاقليمية هي نتيجة للرفض العنيد لقبول منطق التعايش والتعاون .

ان هذه الجمعية تجتمع بعد عام ، والعالم يتحرك بسرعة ، ولم يزد هدوءا ، ولم تقل مخاطره ، ومازال معلقا بشكل مقلق بين الحرب والسلام ، والتطور والركود ، والسيطرة والعدالة . ان الكثير من الأساطير القديمة قد اندثرت ، ولكن الايمان بها ما زال قائما . ولقد انقضى ذلك الوقت الذي يمكن فيه اقامة النظام العالمي على اساس القوة العسكرية . وبينما نجد ان السلطة العسكرية ما زال ينظر اليها الكثيرون على انها هي القوة العليا ، فان الآثار السياسية في كثير من الأحيان تجعلها متعذرة الاستعمال . ودون شك ، فان هناك ادراكا ذهنيا للتحول الذي حدث ولكن هذا التحول لم يواكب السياسة الخارجية لدول هامة .

ان ايام الدور الامبريالي قد اندثرت ، وليس هناك اى مجال جديد للإدارة الامبريالية ، وحتى ادارة الأزمات لا يمكن بعد الآن ان تكون وظيفة عدد قليل من الدول الكبرى ، وان كان عليها مسؤوليات هامة . ان الدول قد تتنوع وتختلف في قوتها وثروتها ومعتقداتها ، ولكن المجتمع الدولي لا يمكن ان يدار الآن بغير المشاركة الطوعية ، والاشترك على قدم المساواة من جانب اكبر عدد من الدول .

ومن الواضح ايضا ان قوة الضعاف عامل يجب ان يؤخذ في الاعتبار في النظام الدولي الناشئ ان القوة العسكرية قد تكون مركزة في ايد قليلة ، ولكن القوة الشعبية - اذا جاز لنا ان نستعمل هذا التعبير - قد تم توزيعها على نطاق اوسع . ان الاحداث الاخيرة قد اظهرت مرة اخرى انه اذا ما تيسر العزم والتصميم ، فان الدولة ، حتى لو كانت صغيرة ، يمكن ان تقف امام دولة كبيرة . ان قوة حركة عدم الانحياز تمثل القوة الجماعية التي يمارسها الضعاف على المسرح العالمي . هذه القوة الجماعية التي تنعكس في المطالبة بنظام اقتصادى دولي جديد ، هي في جوهرها دعوة الى صيغ السلطة العالمية بصيغة ديمقراطية .

اننا في عهد التزايد الجماعي وكما ان الثورة الادارية قد حلت محل الادارة الاسرية ، فان تحول الموقف العالمي وتغييره قد ادى الى تداخل السلطات الذي اثر بالتالي على صياغة الاحداث والتأثير عليها ، وهذا يتطلب وعيا ومنهجيا وتكيفيا جديدا من شأنه ان يسهل التطور والوصول الى نظام عالمي اكثر عدلا وانصافا .

وأود أن أوكد في هذا السياق على أهمية الثورة المتزايدة لعامل أخذ يظهر خلال العقود الماضية في الأمم المتحدة ، ان حقيقة أن اكثر من تسعين عضوا من أعضاء الأمم المتحدة قد انضموا الى حركة عدم الانحياز كان لها أثر الثورة الهادئة على التنظيم الدولي ، وهذا يشكل ضمنا ضد اساءة استخدام الأمم المتحدة ، أو اية منظمة مشتركة أخرى بين الحكومات .

ان المشاكل الاساسية اليوم تنجم عن عدم قبول الطبيعي والحتمي . ولقد رأينا مقاومة وتعويقا في عملية تصفية الاستعمار وتحقيق ارادة كل الشعوب في الحرية والتحرر الوطني . ولم تكتمل حتى اليوم هذه العملية التاريخية الهامة . ان الحرب في فييت نام قد نجمت عن محاولات لا حياط الآمال الوطنية للفيتناميين . لقد فشلنا - ولا زلنا ننكر عمليا - أن نعترف بأن كل دولة من حقها ان تختار نظمها الخاص ونظامها السياسي الخاص في اداءها الاجتماعي والاقتصادي . واليوم نرى هذه الفكرة مؤكدة في المبادئ الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والقائلة بأن النظم الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية يجب ان تتعايش معا . وانا كهندي لا بد لي أن اذكر بأن مبادئ التعايش أعلنت لأول مرة في منتصف الخمسينات ، وتم تضمينها في اعلان باندونج في عام ١٩٥٥ .

ان البعض قد رحب بحماس بالانفراج وتمناه الكثيرون . ولكننا في الواقع ، نجد أن آثار سنوات الحرب الباردة لم تنته سواء في عمل هذه المنظمة أو في المناطق المختلفة في العالم . بل ان هناك خطرا في ان يصبح الانفراج مجرد واجهة تختفي وراءها حقيقة ان دور المنظمة يقل أمام أولويات الدول العظمى ، وان الحروب والصراعات الاقليمية تزداد هر ايضا .

واذا كان الانفراج يعني مجرد تطبيع العلاقات الثنائية فيما بين الدول الكبرى فان الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي لن تهتم به اهتماما كبيرا . ومع ان تطبيع العلاقات بين الدول الكبرى أمر أساسي ، فان الانفراج الأمين يجب ان يكون عالميا وشاملا ، وهذا في واقع الأمر هو هدفنا .

ومن الخطأ ان نفترض ان عملية مثل هذا الانفراج المحدود لا رجعة فيها ، فما يبعث على التشاؤم حالة الركود التي تواجه التصديق على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية ، والازمة المتفاقمة في غرب آسيا ، وزيادة تشدد المواقف فيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، والمواقف المستقطبة في جنوب شرق آسيا ، والاتجاه المقلق نحو تكوين تجمعات سياسية مثيرة للقلق .

ومن هنا فان تعزيز صرح السلم يجب ان يبقى الشاغل الأول في مناقشاتنا . ان التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح في كل جوانبه المختلفة يجب ان ننظر اليه على أنه حجر الزاوية في التزامنا ازاء السلم ذلك ان السلم العالمي الدائم لا يمكن ان يقوم الا على اساس نزع سلاح فعال .

ولا بد أن نذكر انفسنا بأن الأمم المتحدة قد انشئت لكي تنقذ الاجيال المتعاقبة من ويلات الحرب . فما دامت المخزونات النووية موجودة في العالم فسنظل مهددين بكارثة نووية . فالحرب النووية قد تحدث عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو السلوك غير المنطقي وغير الرشيد تحت أى توتر . وان اكثر المهام الحاحا بالنسبة للبشرية اليوم ، هو ان نقضي على الاسلحة النووية وان نغير النظام الدولي الذى يؤيد النظام العسكرى الحالي ليحل محله نظام أمن بديل يقوم على اساس التعايش السلمى والتقبل العملي للمساواة في السيادة بين كل الدول ، وحق كل دولة في ان تختار سياساتها الوطنية والدولية .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وضعت برنامج عمل لنزع السلاح النووى ، هذا البرنامج تضمن خطوات لتجميد سباق التسلح النووى الحالي وبدء عمليات خفض تؤدى الى القضاء نهائيا على كل المخزون من هذه الاسلحة . وانه مما يثير اسفنا العميق انه رغم توافق الآراء ازاء هذا البرنامج فان تنفيذه لم يحرز أى تقدم ، واننا نشعر بقلق عميق ان نلاحظ أن مشروع معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية لم يستكمل حتى الآن ، وان المفاوضات تسيير بخطى بطيئة . ونحث بقوة على ضرورة الانتهاء من مشروع المعاهدة بغير أى مزيد من التأخير .

اننا نرحب بمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية ولكنها ليست الا بداية . وهي وان كانت بداية هامة الا انها لا بد وان توضع في شكل رسمي وان تنفذ حتى يمكن للعالم ان يخطو خطوات جديدة في اتجاه نزع السلاح النووى . وفي الوقت ذاته فاننا للأسف نلاحظ ان معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية لا تتضمن اى اجراء لخفض الترسانات النووية ، وان التعقيد المتزايد للأسلحة النووية يمثل اكبر خطر على الانسانية .

اما عن مشكلة انتشار الاسلحة النووية ، فان ما يقال كثير وحقيقي ففي هذا المصدر أود أن نتذكر أن الهند هي التي أثارت هذه القضية أمام الأمم المتحدة عندما طلبت في سنة ١٩٦٤ وبشكل محدد ادراج بند بعنوان "عدم انتشار الاسلحة النووية" . وقد كان موقفنا هذا ناتجا عن منطق ولّدته تجارب تاريخية مريرة ، لأن الانتشار الرأسي والافقي يمثل اجزاء متكاملة من المشكلة لا بد من معالجتها ككل . ولقد قبلت الجمعية العامة هذا المفهوم والقرار ٢٠٢٨ (د-٢٠) أعلن : " ان المعاهدة يجب ان تتضمن توازنا مقبولا للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة للدول الحائزة وغير الحائزة على الاسلحة النووية .

ومن سوء الحظ ان معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية التي ابرمت في عام ١٩٦٨ سعت عن عمد الى تغيير هذا المفهوم ؛ فانها تمت اساسا بموضوع الانتشار الافقي . وانا كانت المعاهدة قد اصبحت وثيقة غير قابلة للتنفيذ ، فان ذلك يرجع اساسا الى هذه المعالجة المحدودة وغير المنطقية ان الدعاة الي تنفيذ هذه الاتفاقية يحاولون تعزيز مفهوم بترتبيات " الكارتل " ، وتد ابير عنصرية أخرى ، مثل انشاء ما يسمى " بنادى لندن للمورد بين النوويين " ومحاولات فرض ضمانات كاملة على النشاط النووية للاغراض السلمية لبعض الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، وهي ضمانات لا تقبلها نفس الدول الحائزة على الاسلحة النووية .

ومن الغريب في عالم نتشبت فيه الآن بالاساليب المتطورة لانشاء نظام اقتصادى وسياسي دولي جديد يقوم على اساس من العدالة والانصاف ، ان نرى بعض الدول تلعب لعبة البارونات والسادات في نظام من الاقطاع النووى ان مثل هذا الموقف لا يمكن ان يكون مقبولا لأنه يسخر من مفهوم الاستقلال الوطني ، والمساواة بين الدول ، بل ومفهوم التعايش السلمى الذى يعد من صميم عمل الأمم المتحدة .

وقد تتذكرون أنه خلال الدورة الخاصة لنزع السلاح ، والتي انعقدت في السنة الماضية ، اتخذت الهند مبادرتين ، وتسعى المبادرة الأولى الى عدم استعمال الاسلحة النووية تحت أية ظروف ، وتطالب المبادرة الثانية بوقف التجارب على الاسلحة النووية حتى يتم فرض حظر شامل عليها . ونحن نشعر بالارتياح لقرار الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لهذه المبادرات ، ونحث الدول الحائزة على الاسلحة النووية والتي تتحمل المسؤولية الأساسية أن تتخذ خطوات جوهرية في هذا الاتجاه .

وهناك مبادرة أخرى أتذكرها وأقصد بها نشر المعارف والمعلومات العامة . يترتب عليه خلق وعي متزايد و ارادة شعبية ضد استخدام الاسلحة النووية . ان الجهود الرامية الى تعزيز الرأى العام العالمي في هذا الشأن سوف تساعد الحكومات المعنية على أن تتعد عن طريق التنافس النووى وتتجه الى اتخاذ تدابير عملية لتجنب الحرب النووية . ان الأمم المتحدة قد احرزت في الماضي نجاحا ملحوظا في المساعدة على ايقاظ ضمير الانسانية في عدد من القضايا الانسانية وذلك من خلال تدابير خاصة مختلفة ، ألم يكن من الأنسب بالنسبة لهذه المسألة الحيوية التي يتوقف عليها مصير الانسان نفسه أن تحظى باهتمام مماثل ، ان العقد الثاني لنزع السلاح والذي يبدأ في السنة المقبلة يجب ان يحظى بتدابير ترمي الى تعبئة الرأى العام العالمي من أجل تعاون دولي لتعزيز السلم الدولي . ان عام ١٩٨٠ يمكن أن يكون السنة الأولى لوضع الأسس للقضاء والى الأبد على خطر الحرب النووية .

واذا كنت قد تحدثت باستفاضة عن نزع السلاح النووى ، فان ذلك يرجع الى الحقيقة المؤكدة القائلة بأن الاسلحة النووية بقدرتها التدميرية المذهلة ، تشكل أكبر خطر على الانسان .

ان العلاقة بين نزع السلاح وبين التنمية أكد عليها الكثيرون ممن سبقوني الى الحديث ، فلست بحاجة الى أن اتحدث عنها باستفاضة . ولقد أشير كثيرا الى أن الانفاق العسكرية العالمي السنوى والذي يزيد في مجموعة عن ٤٠٠ بليون دولار يعادل نصف الانتاج الوطنى الجمالى لكل دول العالم الثالث ، ويتجاوز الانفاق الحكومى العالمى على التعليم ، ويزيد على ضعف الانفاق على الخدمات الصحية العامة . وفي عالم يعاني بشكل خطير من أزمة الطاقة ، ومن التضخم والبطالة ، وفقر الجماهير ، فانه من الاجرام أن نستهلك مواردنا المتضائلة بهذا الشكل الرهيب في الأغراض العسكرية . أليس بغريبا ونحن في العام الدولي للطفل أن نجد أن غواصة من غواصات ترابندنت

تتكلف اكثر مما هو مطلوب لتعليم ١٦ مليون طفل في البلد ان النامية ؟ ماهو التراث الذي سوف نتركه لاطفالنا اذا ما واصلنا عملنا الحالي المجنون باسم تأمين الأمن ؟ وهناك مشكلة أخرى تهدد الوجود الحضارى ، وهي التضامن الاجرامى بين سياسة العنصرية والطموحات الاستعمارية التي تدعم الفصل العنصرى . ان نظام الأقلية في جنوب افريقيا لا يزال يواصل انتهاكه الصريح والصارخ ، وخروجه على القرارات والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ، ويخضع اغلبية الشعب لاشكال خطيرة من القمع والتعذيب . هذا الموقف يعكس عجز تأكيدنا لمعارضة الفصل العنصرى ، عن أن نضمن تدابير فعالة وشاملة ضد هذا النظام . لا بد لنا أن نعيب المجتمع العالمى بأسره ، وبغير استثناء اذا اردنا لمعارضتنا لهذا الاعتداء أن تكون فعالة وموثوقا بها ، ونود ان نؤد من جديد تأييدنا المستمر للتدابير الرامية الى تنفيذ وفرض عقوبات اقتصادية اجبارية ضد جنوب افريقيا . ونكرر أيضا ويقوة معارضتنا للتعاون الاقتصادى والعسكرى بما في ذلك التعاون النووى بين بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا .

وفي ناميبيا ، فان الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال العقد الماضى وما قبله يمثل تاريخ الفرص الضائعة . ان هذا العجز المستمر ، يلقي شكوكا خطيرة على احتمالات نجاح خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ان سوابق من جانبها قد اظهرت استعدادا مستمرا لقبول انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، من أجل الانتقال الى حكم الأغلبية والاستقلال في ناميبيا . وما دامت جنوب افريقيا تواصل وجودها غير الشرعى في داخل ناميبيا ، فان احداث تغيير عادل وسلمى سيكون ضربا من المستحيل . ويؤيد وفد بلادى تمام التأييد اعتماد مجلس الأمن لتدابير ملموسة لاجبار جنوب افريقيا على وضع حد لاحتلالها غير الشرعى لناميبيا .

وفي زمبابوى يستمر النضال التحررى ويتكلف كثيرا من التضحيات والمعاناة للانسان ، واحتمالات خطيرة للتصاعد . ويتأرجح مؤتمر لندن الذى يبحث حاليا مشكلة نقل السلطة الى الاغلبية بين الأمل واليأس . ولقد رحبنا باتفاق لوساكا وأكدنا على ان يكون تنفيذه عاجلا . ونأمل أن يسفر عن هذا المؤتمر دستور مقبول للجبهة الوطنية .

وفي غرب آسيا ، فان تطور العلاقات بين بعض الدول يجب ألا يبعد نظرنا عن الموقف الممتد دور في الأراضي العربية المحتلة والجنوب اللبنانيى .

وتؤمن الهند بأن الحل الشامل للمشكلة هو وحده الذى يمكن ان يحقق السلم في المنطقة ، ان اساس هذه التسوية ، هي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في ان ينشئ دولة مستقلة على أرضه ، والا انسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من كل الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، وأخيرا حق كل الدول في المنطقة بما في ذلك فلسطين العربية في أن تعيش داخل حدود آمنة . ان المشاركة الكاملة والمتكافئة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات للسلم هي أمر أساسي لا غنى عنه بالنسبة للتسوية النهائية . وان التهديد المتزايد للسلم والأمن الدوليين نتيجة للسياسات الاسرائيلية والحلول الجزئية أمور لا يمكن تجاهلها بعد الآن . ان استمرار أعمال العدوان الاسرائيلية ضد لبنان تعد شاهدا على نوايا اسرائيل العدوانية .

ومن المؤلم أيضا أن نلاحظ أن قبرص لا تزال تعاني من احتلال اجنبي لجزء كبير من أراضيها . ونحن نرحب باتفاق النقاط العشر الذى تم التوصل اليه في أيار/مايو ١٩٧٩ . ونحث الاطراف المعنية على الاعتراف بالحقوق والمصالح المشروعة لبعضها البعض ، وأن تبدي روحا من التعاون المتبادل . فلنأمل أن تؤدي المحادثات الى حل سلمي وعادل للمشاكل فيما بين الطائفتين داخل اطار من الوحدة والسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي وعدم الانحياز لقبرص .

ان منطقة جنوب آسيا التي عانت من قبل من الحرب والانقسام قد تحررت بصورة أكبر من التوترات ، ولقد استطعنا أن نستجيب لمصالح ومشاكل بعضنا البعض بروح من التوفيق . وان بلادى لتشعر بالارتياح لحسم بعض المشاكل الصعبة . ان البيئة التي تحسنت ، تمثل وتوفر نطاقا لمزيد من الاتصالات والتعاون الذى يفيد دول المنطقة . ونحن نشعر بالفبطة لأن شبه القارة الهندية قد أصبح الآن ملتزما بمبادئ وسياسات عدم الانحياز والتعايش السلمي . وهذا يعد فألا طيبا بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة . ومع ذلك ، فاني اذا ما تحدثت عن جامو وكشمير وهما جزء أساسى من الهند ، فان ذلك يرجع الى أن السيد مستشار الشؤون الخارجية لرئيس باكستان قد أشار اليهما في بيانه أمام هذه الجمعية في أول تشرين الاول / اكتوبر . ولقد أعلننا مرارا أن قرارات الأمم المتحدة لم تعد ذات صلة ، وان اتفاق سملا هو الأساس الآن . وهكذا فان هذه القضية يجب تسويتها ثنائيا وفقا لهذا الاتفاق .

ويسعدني أنه في منطقة جنوبي شرقي آسيا ، فان التعاون الاقتصادي والجهود الرامية الى انشاء منطقة سلم وحرية وحياد ، بناء على مبادرة رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، تحرز تقدما رغم كثير من الضغوط في المنطقة .

ولقد اعتقدنا أن تراجع وانسحاب القوات الأجنبية من فييت نام منذ أكثر من أربع سنوات مضت ، سيكون بداية عهد جديد من السلم والتعاون في الهند الصينية وفي كل منطقة جنوب شرقي آسيا ، ولكن هذا الأمل ولسوء الحظ لم يعيش الا لفترة قصيرة ، ذلك أن التدخل والتورط الأجنبي في شؤون الهند الصينية قد استمر باشكال جديدة تشوه الموقف كله في هذه المنطقة الاستراتيجية ان انعدام الثقة والشكوك منتشرة في المنطقة بالاضافة الى المخاوف من تدخل الدول الكبرى ، وبالتالي فان دول الهند الصينية لم تستطع أن تعيش في سلم من أجل اعادة التعمير وتطوير اقتصادياتها .

ان الحدود الصينية الفيتنامية لا تزال متوترة ، وليس هناك سلم في كمبوتشيا حتى الآن ، ونأمل أملا وطيدا في أن التوتر بين الصين وفييت نام لن يسمح له بالتصاعد ، ونؤمن بأن قضايا الحدود والمشاكل الأخرى بين دولتين آسيويتين متجاورتين وعظيمنتين يمكن بل ويجب حسمها من خلال المفاوضات الودية والسلمية .

ان شعب كمبوتشيا الشجاع الذى تربطه بالهند روابط ثقافية قديمة ، خضع لحرمان و—

لا مثيل لهما . ان الموقف الحالي يتطلب حنكة سياسية من جانب جميع الاطراف ، حتى يمكن للسلم والاستقرار والتعاون والثقة المتبادلة أن تعاد ، وأن يعود الاحترام لشخصية واستقلال كل دولة في المنطقة .

لقد أظهرت بعض الشواهد أن المشاكل الانسانية على الأقل ، يمكن تخفيفها من خلال حسن النوايا والمنهج البناء ، ونود أن نهنيء الأمين العام لنجاح مؤتمر جنيف بشأن لاجئي الهند الصينية الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة . ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أنه بعد هذا المؤتمر قد خف نزوح اللاجئين الى حد كبير .

ولكن شبح المجاعة مع ذلك لا يزال يلوح على كمبوتشيا ، ونحن نرحب بالتفهم الأخير بشأن تقديم مساعدات الغوث الدولية العاجلة الى كمبوتشيا . والهند على استعداد لتقديم اسهام متواضع في هذا الصدد .

ان الهند ملتزمة التزاما راسخا بانشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، كما ورد في اعلان الجمعية العامة . والواقع ان التزايد المستمر للوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي ، وزيادة تعزيز القواعد العسكرية مثل قاعدة دياغو غارسيا ، من الأمور التي تثير قلقنا البالغ . وفيما يتعلق بأهم القضايا المتصلة بتنفيذ الاعلان ، فان غالبية الدول الساحلية وغير الساحلية في منطقة المحيط الهندي ، قد استطاعت ان تتخذ موقفا مشتركا في اجتماع عقد في نيويورك في تموز/يوليه من هذا العام .

اننا ندعو جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول البحرية الكبرى التي تستخدم المحيط الهندي ، أن تشترك في عمل اللجنة المخصصة بغية عقد مؤتمر للمحيط الهندي . ومما أثار خيبة أملنا أن المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة من أجل خفض وجودهما العسكري في المحيط الهندي ، قد توقفت فجأة في اذار/مارس ١٩٧٨ . ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في قمة فيينا باستئناف الحوار ، ونحث على بدء مفاوضات جادة ومبكرة . وفي مجال حقوق الانسان ، فانه من الأهمية بمكان أن ندرك أنه في التحليل الأخير ، فان حق الانسان الأساسي يجب أن يستند الى أساس من حقوق الانسان الجماعية ، وان التحرر الوطني يخلق الاطار لهذه الحقوق الانسانية الجماعية ، وبعد ذلك فقط ، يمكننا أن نفكر في ضمان حقوق

الانسان للأفراد . ان استقرار الحرية المكتسبة حديثا ، أمر أساسي لضمان التفسير الاقتصادي والاجتماعي الأساسي ، ولتوسيع نطاق وتعميق مجالات التمتع بحقوق الانسان ، وهذه لا يبد وأن تنظم بشكل مناسب ، لأن هذا وحده سوف يمثل ضمانا ضد احتمال اساءة استخدامها ، أو قمعها أو طمسها تماما .

ان النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، لا يزال يسير على قاعدة اعطاء من لديه أكثر وأكثر . ان عقدى التنمية الأول في الستينيات والآخر في السبعينيات ، فضلا عن سلسلة من المفاوضات المطولة ، كانت حرثا في البحر ، ولم تحقق الآمال التي أثيرت بأن جوانب الظلم بين الدول يجب ألا تظل قانونا لا يتغير ، وأنه لأسباب اقتصادية واخلاقية فان الاغنياء عليهم أن يساعدوا الفقراء .

اننا الآن على أعتاب عقد الانماء الثالث للأمم المتحدة الذي يغطي الثمانينيات والـدورة الاستثنائية للأمم المتحدة التي ستعقد في السنة المقبلة . ورغم سوء التجربة الماضية فيجب علينا ألا نضيع هذه الفرصة لاعطاء قوة دفع للمفاوضات من أجل اقامة نظام اقتصادي جديد . ومن بين المتطلبات الحيوية في هذا الشأن وضع نظام تجارى دولي يستجيب بشكل أكبر لاحتياجات الدول النامية . ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لم تسفر الا عن خيبة أمل للبلدان النامية ، ذلك أن اتجاهات الحماية من جانب البلدان المتقدمة تضي دون أى هوادة ، وقد أصبحت تتخذ أشكالا جديدة . ان الدورة الخاصة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد اختتمت أعمالها في مانيلا دون أن تعالج القضايا المتصلة بهيكل النظام الاقتصادي الحالي .

ولكي تكون الدورة الاستثنائية دورة لها معنى ، يجب أن تهتم بشكل جاد بمهمة معالجة القضايا الهيكلية الأساسية . ان الاختلال الحالي والتبعية والضعف الخارجى للبلدان النامية والحاجة الملحة لمعالجة جوانب الفقر الجماعي ، ليست سوى قلة من القضايا التي يجب على البلدان المتقدمة أن تنظر اليها نظرة جديدة . وبغير التخلي عن الالتزامات الحالية ، فان اشكالا جديدة لتوجيه الموارد لا بد أن نبحثها ، بحيث نضمن الاشتراك في المسؤولية ، وبحيث تكون هذه الاجراءات قادرة على تحقيق مزيد من الرخاء المتبادل . ومع أن الأساس في تحقيق التنمية يجب أن يأتي من جانب البلدان النامية نفسها ، فان العالم المتقدم ولمصلحته المستنيرة ، يجب أن يدرك أن رخاءه يتحقق على أحسن نحو بحقيقة أن يكون في مقدوره أن يفي بالحد الأدنى لمتطلبات البلدان النامية ، حتى تشكل سوقا كبيرا ومتزايدا للبلدان المتقدمة .

ان الفروق في نشر المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية في العالم من الأسباب الأساسية للفجوة المتزايدة بين الأمم المتقدمة والنامية . ان مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل الانماء الذى اختتم أعماله مؤخرا في فيينا كان ناجحا في لفت الأنظار الى هذه المسألة ، وفي وضع خطة عمل متفق عليها على الصعيد الدولي . ونأمل أن يكون في مقدور اللجنة الجديدة المشتركة بين الحكومات أن تعزز امكانية التوصل الى اتفاق بشأن تدابير مناسبة ومستمرة لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

ان البلدان النامية تتوقع ، بل ولا بد لها ، أن تشارك مشاركة كاملة في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي . وبعد التخلي ، في العقود السابقة ، عن الاطار الذى كان قد صيغ لتقييم الاداء وتأكيد المسؤولية المشتركة لكل من الشمال والجنوب ، لا بد لنا أن نتفق على مشروع دياجة لاستراتيجية انمائية دولية جديدة . ونحن نخطربأن نذهب الى الدورة الاستثنائية مع بداية عقد الانماء الثالث بغير استراتيجية متفق عليها مما يعرض للخطر نتيجة العقد نفسه .

ان أجهزة مماثلة ترمي الى تعزيز المسؤولية الدولية المطلوبة في مجالات محددة فيما يتعلق بالعمل الاقتصادى المتعدد الأطراف وخاصة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للانماء والتجارة (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعى (اليونيدو) . ان احدى المهام الاساسية للمؤتمر العام القادم لليونيدو والذى سيعقد في نيودلهي هى تزويد اليونيدو بجهاز فعال لبحث ومراقبة آثار الهدف الذى حدد في ليما ، الا وهو أن يكون نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعى العالمى ٢٥ في المائة .

وأخيرا ، فان البلدان النامية يجب الا تنسى حتميات الاعتماد الجماعى على الذات باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية الانماء الدولية الجديدة ، لأن ذلك ، في الواقع ، يمكن أن يوفر وأن يتيح للدورة الاستثنائية موضوعها الأساسى . ذلك ان جوانب التكامل غير المستخدمة ، والموارد الفائضة للبلدان النامية اذا ما وضعت معا فانها سوف تعطي لتلك البلدان قوة مساومة عالية مع العالم المتقدم .

ان الهند ، في قمة هافانا الأخيرة ، اتخذت عددا من المبادرات دعما وتعزيها للاعتماد الجماعى على الذات ، ونحن مع بنغلاديش اقترحنا انشاء نظام للأمن الغذائى للبلدان

النامية . ومع اننا دولة نامية كان عليها أن توفر الغذاء لعدد هائل من السكان ، فاننا في الهند اليوم في موقف نستطيع معه أن نسهم مساهمة متواضعة في أي نظام دولي متفق عليه للأمن الغذائي يمكن أن يعمم . ولقد آن الأوان ليدرك العالم وخاصة الأمم المتقدمة أن الأمن الغذائي ربما يكون أكثر أهمية من الأمن العسكري فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والاستقرار في العالم . وبالمثل ، فان مؤتمر القمة وافق على الاقتراح الرامي الى دراسة امكانية انشاء جهـاز لتطوير المشروعات . ونأمل أن يبدأ هذا الجهاز عمله مع نهاية عام ١٩٨٠ . ان الهند ولديها خبرة واسعة النطاق في التكنولوجيا ذات الصلة بتطور البلدان النامية ، لترغب في التعاون مع الدول الأخرى في القدرات الخاصة بالبحث والتدريب في المجالات التي تعطى أولوية ، والمرتبطة أساسا باحتياجات البلدان النامية ، وسوف يسعدنا أن نشاطر خبرتنا ونرحب باشتراك تلك الدول فيها .

ان سياسة الخطوط الارشادية الخاصة باعادة تعزيز التضامن المتبادل والتي اعتمدت مؤخرا في هافانا لهي تعبير نرحب به للارادة السياسية لدول عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، كي تتعاون فيما بينها لمواجهة الحد الأدنى من احتياجاتها ومتطلباتها العاجلة وهذه الخطوط الارشادية التي لا تقتصر على البترول ، لها آثار واسعة النطاق وذات طبيعة طويلة المدى ، لأنها تغطي كل السلع الأولية والمواد الخام . ونحن نأمل مخلصين أن تترجم هذه الخطوط الارشادية على وجه السرعة الى التزامات ملموسة .

ان هناك مشكلة أخرى واجهت انتشار نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف الا وهي مشكلة الطاقة . ان نصف اجمالي ما تدفعه الهند ، مثالا ، في وارداتها ، يدفع الآن في واردات البترول ولقد زادت الزيادات الأخيرة في الأسعار هذا العبء بنسبة ١٤ بليون دولار في العام . ومن المشاكل الأخرى الحادة والأكثر إلحاحا مشكلة الحصول على الحد الأدنى من احتياجات البترول من السوق العالمي ، حيث تتنافس فيه مع الدول الغنية .

لست بحاجة الى أن أؤكد على الأهمية الهائلة للطاقة في إطار الاقتصاديات النامية ، التي تتبعها امكانيات محدودة لاستخدامات البدائل التي تحظى بالأولوية مثل النقل ، وكذلك الكثافة الرأسمالية العالمية لموارد الطاقة البديلة والمشاكل الكامنة في خفض مستوى الاستهلاك الذي يمثل بالفعل حده الأدنى والأساسي ، ومن الواضح أن هذه الدول ضعيفة في مواجهة الموقف

البترولي العالمي ، أليس من الغريب انه من اجمالي الاستهلاك العالمي للبتروال الذي يبلغ ٦٠ مليون برميل في اليوم تستهلك الولايات المتحدة واوربا واليابان وكندا ٤٥ مليون برميل منها ؟ وانه في عام ٢٠٠٠ ان استهلاك الفرد اليومي من البتروال سوف يصل الى ٦٢ برميل في امريكا الشمالية ، ٣٢ برميل بالنسبة لكل أوروبي ، ١٠ بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في البلدان المنتجة للبتروال ، وحوالي ٤ براميل بالنسبة للباقي .

ان كل البلدان النامية يجب أن يكون لها حق ، بل وحق خاص ، في أن يكون لها نصيب من الاستهلاك العالمي للطاقة والمواد الخام الأخرى .

وفي التحليل الاخير ، فان المسألة تنطوي على مبدأ الانصاف والعدالة . ان جوهر أزمة الموارد الحالية يكمن في محاولة الدول المتقدمة اجهاض الجانب الأكبر من الموارد الطبيعية العالمية حتى تحافظ على نمط استهلاكها الحالي وتواصل أساليب حياتها الحالية . ان الكارثة التي يقود اليها هذا الاستهلاك تؤدي الى تغيير في اساليب الحياة في البلدان المتقدمة . ومثل هذا التغيير يتطلب الاختلال بين النمو المادي والروحي الذي حدا بالكثيرين في الغرب أن يلجأوا الى فلسفة الشرق تلمسا لانسجام وسلم داخليين . ولقد تحدثت . اس . اليوت فتنبأ بالازمة الحالية للمجتمعات الصناعية وغير الصناعية ، كما تحدثت عن " . . . عذاب الرغبة التي لا ترضي ، والعذاب الاكبر للرغبة التي ترضي " .

ان النظام السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي في عالمنا يجب ان يصاغ من جديد ليس فقط من أجل مستقبلنا ، وانما أيضا من أجل مستقبل اولادنا ، ومن المناسب ان العام الدولي للطفل ، العام الدولي للمرأة قد صاداها الجهود الرامية الى تعزيز النظام الاقتصادي الجديد ، ومع الأم والطفل وهما في جوهر ولب افكارنا لا يمكن أن نركز على نظام سياسي يقوم على أساس من السلطة والاستغلال ، وعملية انماء غير عادلة وغير منصفة . والواقع ، اذا كان للعملية أن تبدأ بالطفل في رحم الأم ، كما يجب لها أن تكون ، فلا بد أن نعمل من أجل خلق بيئة شاملة تضمن " المساواة عند المولد " بين كل طفل ، وان نتيح الفرصة لتطوره خلال فترة التكوين . ان الاهمية الرمزية للاحتفال بسنة معينة تخصص لقضية معينة لا يمكن أن تكون لها معنى حقيقي الا اذا بحثنا المشكلة في اطار أوسع . ونحن على اعتاب الثمانينات يتعين علينا أن نبدأ عملية التطور المنشودة الآن .

أليس من المؤلم أننا نجتمع هنا عاما بعد عام ولا نفعل أكثر من محاولة التوفيق بين مشاكلنا المختلفة وأن نتحدث عن بعض المبادئ السامية والأفكار التقدمية لقد آن الاوان لتوقف عن الاهتمام بالماضي والحاضر ونبدأ نظرتنا الى المستقبل بروح من الابداع الجماعي الذي يجب أن يكون سممة منظمة الأمم المتحدة . ان الامم المتحدة يجب ألا تكون فقط أداة الهدنة وانما يجب أن تكون بانية لعهد جديد يمكن أن يرى ظهور انسان القرن الحادى والعشرين . ونحن لكي نفعل ذلك بحاجة الى أن نساعد الامم المتحدة على توسيع حدود نظرتها وان الوقت الحاضر هو الملائم لعمل ذلك .

السيد نيا سي (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي أولا أن أتقدم لكم ،

سيدى الرئيس ، باسم حكومة وشعب السنغال وباسم فخامة الرئيس سنفور بتهنتنا الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وان الصفات البارزة والحميدة التي تتحلون بها والتي أثبتوها كرئيس للجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ومعرفتكم العميقة بأعمال واجرايات الامم المتحدة والطريقة الفعالة والايجابية التي شاركتم بها القوى التقدمية والبناءة في النظام الدولي الجديد المحرر من الظلم والتفرقة ، كل هذا يؤكد ، سيدى الرئيس ، أنه تحت قيادتكم الرشيدة والحكيمة فان الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الحالية ستقوم بالوفاء بالاعباء الثقيلة الملقاة عليها في هذا العصر الذي تجتازه الانسانية والذي يتميز بالآزمات من كافة الانواع . واننا نود أن نوجه تهنئتنا أيضا الى سعادة انداليسيو لبيفانو زميلنا ووزير خارجية كولومبيا الذي أدار بكفاءة بالغة أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة للامم المتحدة . انه يستحق ثناءنا وان وفد السنغال ، وأنا شخصيا نهنته على الطريقة التي استطاع بها أن يدير أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا سنكون مخطئين كذلك اذا لم نتقدم بالشكر والامتنان الى من تتمثل فيه مبادئ منظمتنا الدولية لعدة سنوات ، وهو أمينها العام السيد كورت فالدهايم ، على التقرير السنوى الواضح والكامل الذى يوضح فيه بصورة جيدة الموقف في العلاقات الدولية الحالية ، والذي يبرز فيه الذكاء الايجابي للدبلوماسية وذلك في جهوده من أجل التوصل الى اقامة السلام والعدل الحقيقيين الدائمين والمضمونين .

انني أود باسم بلادى ، السنغال ، أن أتقدم بتهنئتي الحارة الى سانت لوسيا التي

انضمت الى منظمتنا باعتبارها العضو ١٥٢ .

ان كل دورة للجمعية العامة تمثل بالنسبة لنا فرصة لاستعراض أحداث السنة الماضية ودراسة المشاكل التي تستحوذ على قلقنا وأن نتقدم باقتراحات حول الوسائل التي تكفل حلها بطريقة عادلة ودائمة .

ان الدورات الاخيرة للجمعية العامة قد تميزت بظهور خلافات متفاوتة العمق أضفت أحيانا طابع المواجهة على مناقشاتنا دون أن نتنبه دائما الى مغزاها الحقيقي .

وان هذا ينطبق على تطور الموقف في افريقيا وخاصة في الجنوب الافريقي حيث يبدو أن ساعة اتخاذ القرارات قد دقت أخيرا . وان هذا التغيير الضخم ليس مرجعه الصحة المفاجئة للرأى العام الدولي الذي يعرف الاحداث التي تدور في هذا الجزء من قارتنا .

ان هذا نتيجة عمل الافارقة أنفسهم ، الذين تعلموا بفضل أصدقائهم كيف يدافعون عن حقوقهم بصورة أفضل من أجل الحصول على حريتهم في كرامة ومساواة .

وان الحقيقة هي أن شعوب افريقيا تزيد من ارتباطها ببعضها البعض وقد كانوا في الماضي مقسمين عن طريق حواجز وهمية تبدو وكأنها لا يمكن التغلب عليها وانهم اليوم قد بدأوا يدركون عدم امكان تكريس الفرقة بينهم رغم المشاكل والتوترات والمزايا والمساوء التي قد تحاول أن توقع بين بعضهم البعض . وهم يعترفون بضرورة العمل الجماعي المستمر الذي يؤدي الى ازالة الآثار المعوقة . ومع ذلك ، فان أملنا تلقى عليه ظلال تلك المشاكل الملحة التي تؤثر على ضمير العالم واستمرار عملية البحث عن السلام والعدل الاجتماعي . وان هذه المشاكل تبدو لنا في الجنوب الافريقي في شكل أزمة اليوم . ان الاستعمار المتعجرف والسيطرة الفعلية لأقلية عرقية وسياسة الفصل العنصري ، كل هذه العوامل يبدو أنها تحاول أن تقف في طريق استقلال افريقيا الحقيقي . ولكن هذا المجهود الظالم والقاسي لا يمكن أن يتغلب على اصرار الشعوب الافريقية من أجل تحطيم سلاسل الاضطهاد والظلم .

ان بلادى ، السنغال ، قد أيدت دائما الدول التي تدافع عن حقوقها المشروعة التي لا يمكن التصرف فيها . ونحن نكرر هذا التأييد هنا ولنلتزم بتأييد كافة الجهود الشرعية التي تقوم بها الشعوب التي تعمل من أجل الكفاح للحصول على سيادتها واستقلالها في عدالة ومساواة . ومن ثم ، فانه فيما يتعلق بناميبيا ، فان بلادى ، السنغال ، قد أبرزت في الوقت الملائم

الجهود التي بذلتها بعض الدول الافريقية والفرنسية سوا* فرادى أو جماعات من أجل محاولة التوصل الى حلول مبنية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وللأسف فان هذه الجهود ، حتى اليوم ، لم تصل الى نتيجة بسبب تعنت افريقيا الجنوبية التي تود أن تحتفظ بسيطرتها الاستعمارية على أراضي ناميبيا . ولكن جهودنا سوف تكفل بالنجاح في النهاية .

اننا نتذكر انه في ٢٠ أيار / مايو الماضي فان وزير خارجية جنوب افريقيا قد اعلن عن قرار حكومته بتحويل الجمعية التأسيسية المزعومة لويندهوك الى جمعية وطنية وتفويض بعض اعضاءها بسلاطات تنفيذية .

وبهذا القرار فان حكومة جنوب افريقيا قد اجهضت كل الآمال في تنفيذ الخطة التي اقرها مجلس الامن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا التحدى للمجتمع الدولي بأسره ومنظمة الأمم المتحدة يوضح الى اى حد تتحدى حكومة جنوب افريقيا المنظمة الدولية . وقد آن الأوان لجمعيتنا ان تتولى مسؤولياتها وان تضع حدا لوجود جنوب افريقيا غير القانوني في ناميبيا .

ان السنغال تعتقد ان مجلس الامم المتحدة لنايبيا وسلطاته يجب ان تقوى ان أن المجلس يبقي السلطة الشرعية لنايبيا طالما لم تستقل ناميبيا استقلالاً حقيقياً . ويجب ان يحصل المجلس على تأييد كافة اعضاء منظمنا وعلى تفهمهم .

ان السنغال تعتقد ايضاً ان سوابو وهي الحركة الوحيدة والحقيقية لتحرير شعب ناميبيا يجب ان تعطى الدعم المادى والمعنوى والدبلوماسي والعسكرى عند الاقتضاء من اجل تمكينها من تحقيق تطلعات شعب ناميبيا الى استقلال حقيقي في اطار ناميبيا المتحدة .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي من هذه المنصة ان اهدي ، باسم رئيس بلادى السيد ليوبولد سنغور المكافحين من اجل الحرية في حركة سوابو الذين على الرغم من الاعتقالات والسجن التعسفي والجرائم وأعمال العنف التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا غير القانونية ضد السكان الافارقة فانهم مستمرون في كفاحهم الشجاع والباسل بقيادة اخينا وصديقنا سام نجومه من اجل انتصار تطلعات جميع شعب ناميبيا باعتبارهم الممثلين الحقيقيين لهذا الشعب .

ومن المشجع انه لا يمكن ان نفكر في حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا دون مشاركة مباشرة وكاملة من " سوابو " التي اثبتت نضجها السياسي اثناء العملية التي ادت الى اقرار خطة التسوية من قبل مجلس الامن . وبهذه الروح فان السنغال تعلن عن اعتراضها على الاعتراف بأى نظام عميل يمكن ان تفرضه جنوب افريقيا على ناميبيا . اننا نعتقد ان عملاً دولياً منسقاً وقوياً ومنظماً يستطيع ان يجبر جنوب افريقيا على ان تقبل تنفيذ خطة التسوية الغربية التي اصبح مصيرها مشكوكاً فيه .

وأمام هذا الوضع فان بلدى يطالب ، مرة اخرى ، بأن تطبق العقوبات الفعالة ضد افريقيا الجنوبية طبقا للفصل السابع من الميثاق كوسيلة للضغط على حكومة جنوب افريقيا حتى تتمثل لقرارى مجلس الأمن من ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان السنغال تود ان تنتهز هذه الفرصة لتدعو مجلس الأمن الى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التسوية التي وضعها .

وفيما يتعلق بمشكلة زمبابوى وتمشيا مع الموقف الذى اتخذته معظم دول منظمنا فان السنغال لا تعتقد انه يمكن ان يكون هناك استقلالا حقيقي دون اقامة حكومة من قبل الاغلبية . ان اية تسوية تتعلق بمستقبل هذا الاقليم يجب ان توضع بمساهمة فعالة من قبل الجبهة الوطنية وهي الحركة الوحيدة لتحرير شعب زمبابوى تحت قيادة الأخوين جوشوا نكومو وروبرت موجابيه .

ونذكر هنا بأن بعض الانباء الصحفية غير الدقيقة ذكرت بأننا قد اعترفنا بنظام موزيريوه منذ شهر قليلة . وأود باسم حكومة بلادى ان اكدب هذه الانباء بقوة .

وأثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة فان وفد السنغال قد شارك بنشاط ، كما تذكرون ، في وضع واتخاذ القرارين ٣٨ / ٣٣ ألف و ٣٨ / ٣٣ باء وقد اتضح منذ ذلك الوقت انه حتى عندما كنا نتوقع تحسينات فان المزيد من العيوب والافتقار الى التفاهم وعدم الدقة قد زادت من تعقد الموقف في ناميبيا .

ولكن من الصعب ان نعتبر انه بناء على هذه الانتخابات فان من المستحيل ان نرى تطورا ايجابيا باتجاه مؤتمر لكافة الاطراف المعنية بفضل العمل الوثيق الصلة لبعض الدول الافريقية مثل نيجيريا التي اكدت في لوزاكا على أهمية العمل على حل ناجح لتلك المشكلة . ان ذلك المؤتمر ينعقد حاليا في لندن .

ان الانباء التي نسمعها من لندن تبدو لنا مشجعة . انه يبدو انه فيما يتعلق بتمثيل الاقلية البيضاء فانه قد تم التوصل الى اتفاق بين الطرفين بعد اسبوعين من المفاوضات الشاقسة مؤداه ان تمتلك الأغلبية السوداء زمام الأمور في ناميبيا .

وآمل انه بالنسبة الى النقاط الاخرى التي ستجرى المناقشات بشأنها ان حكومة المملكة المتحدة ستفعل كل ما في وسعها للتوصل الى اتفاق شامل ومخلص لتجنب شعب زمبابوى فظاعات الحرب التي تدور هناك .

ان وفدى يشعر ان المملكة المتحدة ، التي تلعب الدور الأساسي في هذا الموقف ، لا يجب ان تدرس رفع العقوبات التي قررت ضد روديسيا الا عندما يتم التوصل الى حل يرضي الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ككل . وفي رأينا فان سلافا حقيقيا دائما في الجنوب الافريقي يتطلب تقدما مستمرا في كافة الجبهات التي تتعلق بالاضطهاد واستغلال الشعوب في هذا الجزء من قارتنا . ان من الواضح ان استعمال القوة المسلحة لم يكن الطريقة التي اختارتها افريقيا بل انها فرغت عليها لأنه لم يكن ولن يكون هناك اى حل وسط فيما يتعلق بالهدف المقدس ، هدف التحرر الكامل وازالة بقايا الاستعمار والسيطرة والفصل العنصرى .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فان وفدى في الدورة الماضية قد صوت بالموافقة على القرار

٣١/٣٣ باء الذى دعا

” . . . منظمة الوحدة الافريقية ان تقوم بالعمل السريع للتوصل الى تسوية عادلة

ومنصفة لمسألة الصحراء الغربية ؛ ” (٣٣/٣١ باء)

ولكنه قد اتضح انه في قمة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في منروفيا فان منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت قرارا بايقاف اطلاق النار في الصحراء الغربية والقيام باستفتاء يعطي للسكان المعنيين الحق في الاختيار بين الوضع الراهن والاستقلال .

ومنذ ذلك الوقت فان احداثا عديدة كانت غير متوقعة في تموز/يوليه قد حدثت في المنطقة .

ان مشكلة الصحراء قد اصبحت نزاعا بين دولتين عربيتين مجاورتين بغض النظر عما اذا كان هذا النزاع مرغوبا فيه . هذه هي القضية الجوهرية ، ولا يمكن ان تحل ما لم يجر حوار مباشر بين رئيسي

هاتين الدولتين . لذلك فان رئيس جمهورية السنغال قد اقترح اثناء القمة الاخيرة لمنظمة الوحدة

الافريقية ان يتم لقاء بين رؤساء الدول المعنية تحت رعاية اللجنة الخاصة المشكلة من خمسة رؤساء

دول افريقية للوصول الى حل عادل ودائم لهذا النزاع الذى طال امده . ولكننا مقتنعون ان حكمة

وتفاني جيراننا في الحفاظ على سيادة واستقلال افريقيا سوف يتغلبان بالتأكيد في هذه القضية

وسوف يؤدى ان الى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية .

فيما يتعلق بمسألة جزيرة مايوت الكومورية ، فان وفد السنغال لسعيد بالجهود التي بذلتها حكومتا فرنسا والكمور من أجل حل هذه المشكلة الهامة عن طريق الحوار . هناك اتصالات تتم ، وهي مشجعة بالنسبة لنتائج المفاوضات الحالية ، وخاصة بالنسبة لما قرره الطرفان في اتفاق عام حول تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء كدليل على حسن النية .

ان المشاكل الافريقية ليست المشاكل الوحيدة التي تقلق بلدى . ان السنغال يقلقه الوضع في الشرق الأوسط وكذلك يقلقه موضوع فلسطين . ان التوتر القائم في هذا الجزء من العالم يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . ان هذا العنف ، وكذلك موقف اسرائيل فيما يتعلق بالحقوق القومية التي لا يمكن التصرف فيها للشعب الفلسطيني تمثل عراقيل كبيرة للسلم في تلك المنطقة . وكما تعرفون فان حكومة السنغال تؤيد دائما الحوار بين كافة الأطراف في أى نزاع . واذ ما قيل ، كما قيل هنا ، ان الاتفاقات التي توصلت اليها بعض أطراف النزاع لم تغط جوانب كافية من نزاع الشرق الأوسط بحيث تجعل من الممكن الأمل في تسوية تضمن سلاما عاما وشاملا ودائما وعادلا يتعلق بجميع جوانب المشكلة ، فان من الحقيقي بالرغم من ذلك أن هذه الاتفاقات لها بعض السمات الايجابية التي لا يمكننا أن نهملها بالرغم من أنها غير كافية للحل الشامل .

انني أود هنا أن أشني على اللجنة الخاصة بممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الثابتة وكذلك على رئيسها مواطني السفير ميدون فال ، للعمل الذي تم لصالح شعب فلسطين الشقيق .

ان بلدى يدين ، دون أى تحفظ ، الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية ، وكذلك للقدس المقدسة التي يجب أن تحتفظ بطبيعتها العربية والاسلامية . اننا ، مع شعب فلسطين والشعوب العربية ، نعتزم زيادة جهودنا من أجل التوصل الى حل عادل وشامل . ان حلا يقوم على احترام حقوق شعب فلسطين ينبغي أن يتضمن - دون أى شك - حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واقامة دولة خاصة بهم ، في اطار وتحت قيادة ممثلها الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا عندما نتحدث عن تلك المشكلة والنزاع في الشرق الأوسط ، فاننا لا يمكن أن نغفل اعتقال الملازم بابا كولبي سارعضو قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، هذا السنغالي الذي اعتقلته اسرائيل دون وجه حق .

اننا في السنغال ، كما يعرف الجميع ، لا نحمل أى كراهية لليهود . ان الشعوب السوداء والشعوب العربية والشعب اليهودى قد أعطت للعالم رسالة لا تستبدل . وينبغي أن نذكر انه خلال الانتداب البريطاني ، ان شعبين كانا يكافحان من أجل الاستقلال : الشعب اليهودى من ناحية والشعب العربي الفلسطيني المكون من المسلمين والمسيحيين من ناحية ثانية . اننا نرى أن كل شعب مكافح له الحق في اقامة دولة حرة في فلسطين . وان الشعب اليهودى قد استطاع أن يقرر مصيره في اسرائيل . واليوم فان الأمم المتحدة يجب أن تعمل على أن يتمكن الشعب الفلسطيني من القيام بتقرير مصيره ومن اقامة دولة مستقلة في أرض فلسطين التي تحتلها اسرائيل اليوم . هذه هي الفكرة التي كانت وراء التقسيم الذي تم في ١٩٤٨ .

اننا نود أن نذهب أبعد من ذلك . ان اسرائيل يجب أن تعتبر نفسها دولة سامية بين دول أخرى سامية .

وفيما يتعلق بما حدث في شباط / فبراير ١٩٧٩ ، فانه أثناء قيام بابا كولبي سار بمهمة تمويينية تم اعتقاله من قبل السلطات الاسرائيلية التي اتهمته بعد ذلك بأنه قد نقل متفجرات الى الفلسطينيين وقد حكمت عليه بالسجن لمدة عشر سنوات . ان مبادئ القانون تنص على أن الخصم لا يمكن أن يكون خصما وحكما في نفس الوقت ، ولكن هذا ما فعلته حكومة اسرائيل . ان أمين عام الأمم المتحدة قد أوضح أن محكمة دولية تعيينها الأمم المتحدة هي التي كان يجب أن تقوم بمحاكمة الملازم سار ، وهذا ما نطالب به حتى الآن . لكن حكومة اسرائيل لم تقم بتنفيذ ذلك . اننا لا نصدر أحكاما مسبقة على الحكم المحتمل لهذه المحكمة الدولية . لكن يبدو لنا واضحا ، طبقا لملف الشخص المتهم ، انه لم يقيم بذلك بغية تحقيق مكسب أو ربح يحصل عليه .

اننا نطالب حكومة اسرائيل أن تسلم الملازم سار الى أمين عام الأمم المتحدة . ان منظمة الأمم المتحدة تعرف أن هذا هو واجبها ، ومطالبة حكومة اسرائيل بذلك . وبما أننا نعرف صفات الدكتور فالد هايم ، فاننا نعيد تأكيد ايماننا بأن الحق سوف ينتصر على القوة ، والعقل على الظلم . أود أن اذكر ، مرة أخرى ، وأعيد تأكيد ما قاله رئيسي من أننا نؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ونحبي رئيسها ياسر عرفات .

انني لا يمكنني أن أنسى الاشارة الى تضامننا الايجابي مع كافة أشقائنا العرب ، وينبغي

ألا ننسى مطلقا انه يجب أن نبذل كافة جهودنا من أجل اجلاء اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، بحيث يمكن للقدس أن تستعيد طبيعتها العربية والاسلامية . فيما يتعلق بلبنان ، فانني أود أن أقول بأن بلادى ، التي كانت لها دائما علاقات ممتازة مع لبنان ، تدين هذه الاعتداءات التي تهدد أمن وسلامة ووحدة أراضي لبنان . ان السنغال ، الذى يساهم في قوات حفظ السلام في لبنان ، لا يمكنه أن يقبل هذه الأعمال التي تؤدى الى ازالة الثقة في منظماتنا وتؤدى الى أن تهدد بالخطر حياة دولة عضو . فيما يتعلق بقضية قبرص ، فان وفد بلادى ييؤيد اعادة المفاوضات بين الطائفتين ، بحيث يمكن التوصل الى اتفاق مقبول مؤسس على الحقوق المشروعة للطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية . فيما يتعلق ببطور التوتر هذه ، فانها ليست فقط المشاكل الوحيدة التي تواجهها الانسانية جمعاء . ان هناك ظاهرة تهددنا ، وقد تؤدى نتائجها الى ازالة الجنس البشرى تماما ، وهي مشكلة سباق التسلح . هذا السباق السريع ، الذى يؤدى الى تكديس وسائل يمكن أن تحطم كافة ما حققه الانسان من تقدم منذ آلاف السنوات . وانا ما أضفنا الى ذلك الخطر الدائم المتمثل في الحرب النووية ، والتبذير الذى تمثله هذه الأسلحة ، وعدم حدوث تقدم حقيقي في مفاوضات نزع السلاح ، واستخدام القوة في العلاقات الدولية ، فانه يجب أن ندرك في ضوء ذلك كله الخطر الداهم الذى تواجهه الانسانية اليوم .

ومن ثم ، فان حكومة وشعب السنغال يوليان هذه المشكلة اهتماما كبيرا . ولهذا السبب ، فان رئيس بلادى السيد ليوبولد سيدار سنغور تحدث شخصيا في المناقشة العامة أثناء الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وقد أبرز الأخطار الكبيرة التي يمثلها سباق التسلح بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادى لكل الأمم وخاصة البلدان النامية .

ولذلك ، فان صاحب الفخامة ليوبولد سيدار سنغور رئيس الجمهورية ، قد اقترح من فوق هذه المنصة أن تفرض ضريبة بنسبة ٥ في المائة على الميزانيات العسكرية للدول وان تنقل هذه الموارد الى المعونة الخاصة بالبلدان النامية . وعلى العكس من ذلك ، فان الدورة الاستثنائية لم تستجب الى تطلعات وآمال الرأى العام العالمي رغم انه في بعض المجالات قد تم تسجيل بعض التقدم الحقيقي . ونأمل في أن تتمخض عن الدورة الاستثنائية القادمة والتي ستكرس لنزع السلاح نتائج أفضل وأكثر تحديدا .

ان الاهتمام العميق الذى توليه بلادى لمسألة نزع السلاح ، قد تمثل مرة أخرى في عقد ندوة في داكار في الفترة من ٩-١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بشأن " العلاقة المتبادلة بين مشاكل نزع السلاح والتنمية " ، وقد نظمت هذه الندوة باشراف مجلس السلام العالمي . وفي بيانه الافتتاحي خلال هذه المناسبة ، فان السيد عبده ضيوف رئيس وزراء السنغال قد أعلن ما يلي :

" في البلدان المتقدمة التي لديها أكبر الميزانيات العسكرية ، فانه من الواضح ان سباق التسلح قد تم على حساب التقدم الذى كان يمكن ان يتحقق في قطاعات اجتماعية ، وقد أدى الى زيادة بعض الظواهر الاقتصادية الضارة التي نواجهها ، مثل التضخم وعدم ثبات المبادلات والتذبذب في المدفوعات الدولية " .

واضاف السيد عبده ضيوف :

" ولكن في رأينا ، باعتبارنا نحن بلدان العالم الثالث ومع التهديد الماثل على السلم والأمن الدوليين الذى يمثل خطورة أكثر على مصير الانسانية ، فان النتائج الاساسية لسباق التسلح تكمن في انه يخلق عقبة كؤودا في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ومرة اخرى ، فان سباق التسلح هو اهدار لموارد هائلة كنتيجة للتنافس في التسلح مما يؤدي الى تقليل الجهود التي يمكن بذلها لمساعدة البلدان النامية على مواجهة مصاعبها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة " .

ويجب أيضا ان نعبر عن قلقنا العميق لحصول اسرائيل وجنوب افريقيا ، فيما يبدو ، على الاسلحة النووية . ان هذين البلدين اللذين ينتهكان ميثاق الأمم المتحدة وقرارات منظماتنا ، سوف يعرضان الأمن الدولي للخطر اذا ما لجأ الى ابتزاز غير مقبول نتيجة هيازتهما للأسلحة النووية .

اننا نرغب في هذه الدورة في ان نبرز الاقتراحات التي قدمها وفدى الى الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وكذلك في الدورة الاخيرة للجنة نزع السلاح . وهذه الاقتراحات هي :

اولا - اقامة نظام عالمي للتفتيش والتحقق فيما يتعلق باتفاقات نزع السلاح .

ثانيا - اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا .

ثالثا - التنسيق الوثيق للأنشطة الرامية الى تحقيق نزع السلاح والتنمية ، وبصفة خاصة عن طريق خفض الميزانيات العسكرية ونقل الموارد المتوفرة نتيجة لذلك الى تنمية البلدان الاقل حظا من النمو .

رابعا - النشر الاعلامي الواسع وتعزيز دراسات تحقيق نزع السلاح ، بحيث تزيد من وعي الرأي العام العالمي بالكوارث الخطيرة التي يمكن ان يسببها تكديس أسلحة الدمار الشامل على الانسانية .

ونحن سعداء للتقدم الذي احرزته منظمنا في هذا المجال ، ونأمل في ان يتحقق تقدم اكثر خلال هذه الدورة .

وفي عالم قليل الاغنياء كثير الفقراء ، فان السلام لا يمكن ان يزدهر بسهولة . وبالمثل ، فان الفجوة بين البلدان الغنية وبين البلدان الفقيرة لا تزال تتسع وتعمق . ومن هنا يجب ان تنمى سياسة للتضامن باعتبارها أفضل ضمان للاستقلال الحقيقي وللحرية .

لقد دافعت بلاى داءما عن مبدأ ، هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية العادلة لا يمكن ان تتم الا في ضوء حماية حق كل بلد في الاستغلال الحر لموارده الطبيعية . وعلى ذلك ، فانه ليس من قبيل المصادفة ان المؤتمرات الدولية الهامة التي عقدت منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المواد الخام والتنمية ، كان من مهامها الاساسية استعادة جميع البلدان لمواردها الطبيعية البحرية والارضية ، واستخدامها لذاتها .

وفي هذا المجال فقد نهضت البلدان النامية بدورا ايجابيا وهام ، ان انها مدفوعة بالرغبة في النجاح في ثورتها التي يجب ان تتم في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول والشعوب ، وحتى يكون هناك استقرار في الاقتصاد الدولي ، فان هذا البلدان قد عملت وعززت أعمالها في جميع

مجالات التعاون سواء على المستوى الافقي أو الرأسى ، وخاصة في مجال المواد الأولية بحيث يمكن الوصول الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد عن طريق التشاور لا عن طريق المواجهة العقيمة .
ولذلك ، فان حكومة السنغال تولي أهمية خاصة لتكوين المجموعات الاقليمية وشبه الاقليمية القادرة على البقاء مثل منظمة تنمية نهر غامبيا ، ومنظمة تنمية نهر السنغال ، والمجتمع الاقتصادى لغرب افريقيا ، والمجتمع الاقتصادى لدول افريقيا الغربية . ولكن من أجل ان يكون هذا التعاون الاقليمي فعالا ، فانه يجب دعم البلدان النامية وتشجيعها في جهودها من جانب البلدان المتقدمة وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة .

وفي هذا الصدد ، لا يمكننا الا ان نهنيء أنفسنا بالمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بشأن منطقة السودان الساحلي ، والتدابير المراد اتخاذها لمصلحة هذه المنطقة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الهامة وهي التصحر ، وتوسيع برنامج مكتب الأمم المتحدة للساحل في اطار تحقيق برنامج اعادة تأهيل هذه المنطقة .

وفي نظرة تتسم بشيء من الأسى بشأن الموقف المزعج للوضع الاقتصادى العالمى ، فانه يبدو ان البلدان النامية هي التي تخسر في ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية ؛ وتبدو ايضا كضحية للبلدان المتقدمة التي تعاني من الأزمة الاقتصادية ومن التضخم والكساد وغير ذلك . ومن هذه الناحية ، فان البلدان النامية التي ازادت مد يونيتها يجب ان ينظر اليها على اعتبار انها من العناصر التي يجب ان تؤخذ في الحسبان بشكل واضح عندما تتم اقامة نظام اقتصادى وثقافى جديد .

ومع ذلك ، وعشية اعلان العقد الثالث للتنمية للأمم المتحدة ، فاننا نأمل معكم - سيادة الرئيس - في ان عمل اللجنة التحضيرية المكلفة ببحث استراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، وسوف يفضي الى نتائج ترضي الجميع . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، فانه يتعين على المجتمع الدولى ان يضع هذه الاستراتيجية بحيث تعزز التنمية الشاملة للبلدان النامية التي تعاني من عدم الاستقرار ونقائص النظام الاقتصادى الحالى .

ولكن مما يؤسف له ان التطلعات المشروعة للبلدان النامية تتضاءل ، ان فشل الانكسار الخامس ، والمشاكل التي تراكمت خلال العقد الثانى للتنمية توضح انه ما زال هناك شوط طويل

لا بد من قطعه قبل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان جمود البلدان المتقدمة خلال المراحل الاولى من المفاوضات الاقتصادية ، لا يبعث على التفاؤل .
ولكن من الواضح ان المساعدة المتزايدة لصالح البلدان النامية ، سوف تؤدى الى آثار طيبة في الاقتصاد الدولي والى آثار ايجابية على اقتصاديات البلدان المتقدمة ، وبصفة خاصة فسي مجال البطالة .

وفي هذا الصدد ، فإن اقتراح مجموعة الـ ٧٧ خلال الدورة الأخيرة للجنة الجامعة ، يعقد سلسلة من المفاوضات على مستوى عالمي ، بشأن التعاون الاقتصادي العالمي من أجل التنمية ، بمشاركة جميع الدول ، يجب أن يقبل بأسرع ما يمكن خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

إن رد فعل ايجابي لهذا الاقتراح ، يجعل من الممكن للمجموعة الدولية ككل أن تؤكّد التزامها القوي ورغبتها الأكيدة ، وقيل كل شيء ، أن تعبر عن العقليّة الجديدة من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية في سبيل بناء نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي ظل هذه الروح ، فإن بلادى توافق على ما اقترحه رئيس دولة المكسيك ، فيما يتعلق بمناقشة مشاكل الطاقة في إطار عالمي ، لا يستثنى أي جزء من العالم ، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفي ضوء الاهتمام بالمستقبل .

ومن الصحيح أنه لعدة سنوات ، تم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بهذا النظام الجديد للتعاون المبني على المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ومن الصحيح أيضا أن العالم لم يكن قادرا على الاستجابة للنداءات الخاصة بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان .

ولذلك فإن على منظمة الأمم المتحدة أن تعالج مشكلة حقوق الإنسان ، آخذة في الاعتبار مسؤولياتها تجاه الرجال والنساء والأطفال من جميع أنحاء العالم .

إن وضع بلادى بشأن هذه المشكلة لم يتغير . إن السنغال دولة تحترم القانون ، ولا تضطهد أية اقلية ، وحكومتها تضع احترام حقوق الإنسان كأحد مبادئها الأساسية .

وعلى ذلك ، فإن وفد بلادى خلال هذه الدورة سيؤيد أية تدابير تؤدي إلى دعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل مكان من العالم . سواء في جنوب أفريقيا ، حيث يوجد الفصل العنصري ، أو في الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها إسرائيل . إن وفد بلادى سيمتنع عن إيجاد أية تفرقة بين انتهاكات حقوق الإنسان ، سواء تمت في جزء من العالم أو في غيره .

فإن كانت حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن تستخدم كعذر لعدم الاهتمام بسيادة الدول وللتدخل في الشؤون الداخلية لها ، فإن سيادة الدول يجب ألا تستخدم بالتالي ، لحماية الاعتداءات على حقوق الإنسان .

وينفس هذه الروح ، فإن السنغال قد عارضت دائما الفكرة القائلة بأن الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية لها أولوية فوق الحقوق المدنية والسياسية ، فالواقع ان حقوق الانسان لا تتجزأ ولا تنقسم ولا يصح ان تعطى الاولوية لفئة خاصة منها . ان المشكلة ليست خاصة بالأولويات ، ولكن باقامة علاقات مرنة بين هذين النوعين من الحقوق ، مع الأخذ في الاعتبار مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، للمجتمعات المعنية .

ان المجتمع الدولي عليه مسؤولية وضع الشروط اللازمة لتحقيق جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كأسس لازمة لضمان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وجميع الحريات الاساسية لجميع المواطنين .

وحتى يمكن لمنظمتنا أن تفي بواجبها ، فاننا سندافع عن فكرة اقامة منصب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان بأسرع ما يمكن .

ان هذا المنصب ينبغي أن يكون الاساس لعمل ديناميكي يكفل ازدياد فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال . والواقع أنه قد آن الأوان لكي تقوم منظمتنا باتخاذ اجراءات فعالة ولموسة بحيث تقوم بواجباتها في مجال حقوق الانسان .

ولو أن هذا المنصب كان قائما ، لكان من شأنه ان يؤدي ببعض الدول على مختلف نزعاتها ، الى عدم السماح بخروج اللاجئين منها الى عرض البحار ، حيث يعانون من اليأس الذي لا يزال يحرك الرأي العام العالمي ، ولأبدت هذه الدول اعتدالا أكثر ومسؤولية أكبر . وسواء في افريقيا أو آسيا أو الشرق الاوسط أو أوروبا أو أى مكان آخر ، فان هؤلاء اللاجئين يعانون معاملة لا انسانية .

ان على منظمتنا ان تفكر في حلول دائمة لرفع هذه المآسي .

كذلك يجب أن تتجه مهمة الأمم المتحدة أكثر وأكثر الى توجيه هذا النظام الجديد ، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، الى ما نتطلع اليه جميعا كاسمى أمانينا ، لان التحقيق السريع له سوف يحدد الشروط اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويحقق المقاصد الدائمة لمنظمتنا . ونحن واثقون أنه من خلال الأمم المتحدة التي لا تدخر وسعا في سبيل تحقيق أهدافها ، سوف نتمكن من ايجاد مجتمع دولي حقيقي ، مجتمع لا غنى عنه لتحقيق التطلعات الحقيقية للشعوب المحبة للسلم والعدالة من أجل نصرة الحضارة العالمية في جميع انحاء العالم .

السيد بوبا (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، قبل كل شيء ، أرجو أن تسمحوا لي باسم وفد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية بأن أعرب لكم عن أحر تهانينا لانخايكم بالاجماع رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . انني على يقين من انه بفضل صفاتكم كرجل دبلوماسي وخبرتمكم الواسعة في شؤون منظمة الأمم المتحدة ، سوف تضطلعون بنجاح بالمهمة الصعبة التي وكلت اليكم . ونؤكد لكم انه يمكنكم الاعتماد على التعاون الكامل لوفدنا معكم . وأود أيضا عن طريقكم أن أعرب عن أحر التهاني لجميع أعضاء المكتب .

كذلك أود أن أتوجه بالتهنئة والشكر الى صاحب السعادة السيد انداليسيو لبيفانو الرئيس السابق للجمعية العامة ، للحكمة والكفاءة التي ادار بهما أعمال الدورة الثالثة والثلاثين .

واني حريص على أن أعرب لصاحب السعادة السيد كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن تقديري العميق لجهود المتصلة لصالح قضية السلام والتعاون الدولي . واني أتمنى له دوام الصحة ومطلق النجاح في الاضطلاع بمهمته النبيلة .

وأخيرا أود أن أعرب عن أصدق تهانينا لشعب سانت لوسيا الذي انضمته بلاده باعتبارها العضو ١٥٢ الى الأمم المتحدة ، مما جعله يحتل المكان اللائق به في اسرة الأمم .

ومنذ الدورة الأخيرة لجمعيةنا ، جرت عدة أحداث في مختلف مناطق العالم . ومن حسن الحظ ان بعضها قد خلق ظروفًا مواتية لتعزيز الانفراج والتعاون الدولي ، بينما من ناحية أخرى كان بعضها يثير القلق ليس فحسب بالنسبة للأسباب التي ذكرتها ولكن أيضا بالنسبة للمسلم والأمن في العالم .

وبالنسبة لجميع دول عدم الانحياز التي تشكل ثلثي أعضاء هذه الجمعية والنسبة للمجتمع الدولي ككل ، فان أهم حدث في عام ١٩٧٩ كان دون شك هو انعقاد المؤتمر السادس لدول عدم الانحياز في ها فانا مؤخرا ، تلك العاصمة الباهرة لجمهورية كوبا . ان مؤتمر القمة هذا ، كان انتصارا كبيرا ليس فقط لحكومة ولشعب كوبا المضيفين والكريم الذي أعد لهذا المؤتمر بصورة ناجحة ، ولكنه كان أيضا انتصارا لجميع الشعوب المحبة للسلام والاستقلال والعدالة في العالم ، وفي نفس الوقت فانه هزيمة منكرة للامبريالية والقوى الرجعية التي بذلت جهودا ضخمة لتقويض وحدة حركة دول عدم الانحياز حتى يصيبها الانقسام .

وبتقييمنا لنتائج مؤتمر القمة السادس ، التي لا نود أن نتحدث عنها طويلا ، فإنه لا يمكننا أن نشك ولو للحظة في فعالية هذه الحركة وفي عزمها الأكيد على الاضطلاع بمسؤولياتها في إطار العلاقات الدولية .

ان بلادى كعضو كامل العضوية في مجموعة عدم الانحياز ترحب بنجاح مؤتمر القمة السادس وتنوى أن تلعب دورها بالكامل في هذه الحركة ، وكذلك في المحافل الدولية الأخرى ، وذلك كي نقدم اسهامنا الفعال ، في الكفاح المشترك ضد الامبريالية والاستعمار والاحتلال الجديد والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية ، ولخدمة قضية السلام والاستقلال الوطنى والانفراج وتعزيز التعاون الدولى .

وشمة أحداث أخرى قد أسهمت في تعزيز الأمن والسلم الدوليين ، ومنها الانتصارات الساحقة التي أحرزتها شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها البطولى ضد النظم المعادية للديمقراطية والنزعة الوطنية وهي أدوات في أيدي الامبريالية والرجعية الدولية .

ولكن مهما كانت هذه الأوضاع مشجعة ، الا أنه يجب ألا نتوانى في يقظتنا بل يجب أن نواصل وأن نكف كفاحننا لأن الخبرة المكتسبة ، قد دلت على أنه كلما انهزم الامبرياليون والرجعيون الدوليون كلما ازدادوا قسوة وخطا في سياستهم وفي أعمالهم .

اننا نرحب بقوة أولا بالانتصار الباهر الذى حققه شعب كمبوتشيا الشقيق ، ذلك الشعب الذى أسقط بصورة نهائية في ٧ كانون الثانى /يناير ١٩٧٩ نظام القمع والابادة الوحشى الذى فرضه المعتاة . وفي هذا الشأن ، فإنه يجدر بنا أن نذكر بأنه بعد دحر الامبرياليين الأمريكين وعملائهم التابعين للون نول يوم ١٧ نيسان /ابريل ١٩٧٥ ، فإن شعب كمبوتشيا البطل بدلا من أن يتمتع بالسلام والاستقلال أجبر عن طريق خيانة عصابة بول بوت - انغ سارى من الخضوع لرجعسي بكين ، مما عرضه لمصير مأساوى ومما حول كمبوتشيا الى ساحة دارت فيها مذبحه نازية جديدة راح ضحيتها أكثر من ٣ مليون كمبوتشي .

وبالإضافة الى جرائمهم التي لا توصف ضد شعب كمبوتشيا ، فإن نظام بول بوت الدموى قد خلق وضعاً من التوتر الدائم في مناطق الحدود بين كمبوتشيا وبلادى ودخل في نزاع مع فييت نام بدأ باشتباكات عنيفة على الحدود وتحولت الى حرب سافرة ضد فييت نام . وقد انتهت هذه الحرب بانتصار ساحق أحرزته فييت نام ضد قوات بول بوت - انغ سارى . لقد شجع هذا الانتصار على

الانتفاضة التلقائية لشعب كمبوتشيا في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، مما أدى الى اسقاط حكم العتاة والى اقامة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ومنذ ذلك الوقت ، فان شعب كمبوتشيا تحت قيادة مجلس الثورة الشعبي وجبهة الاتحاد الوطني ، أصبح السيد الحقيقي في بلاده والمسيطر على مصيره . ان الاستقلال والسيادة والحرية يمارسها الآن شعب كمبوتشيا الذي يطبق سياسة خارجية تقوم على السلام والاستقلال والصداقة وعدم الانحياز ، مما يعزز الأمن والاستقرار في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع ، وبالتالي فان الوضع الحالي في كمبوتشيا هو وضع لا رجعة فيه .

ولكن من المؤسف أنه بعد هذا الانتصار الكبير ، يواصل الرجعيون الدوليون بالتواطؤ مع الامبرياليين محاولاتهم لاجتياح نظام الابادة التابع لهول بوت لمساعدته على استمرار احتلاله لمقعد كمبوتشيا في منظمتنا . ان هذه التصرفات تعتبر تدخلا يتسم بالصلف في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا .

وفيما يخصها ، فان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفقا لموقفها الذي طالما أكدته ، تعترف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة لا يمكن أن تكون محل تهديد أو عدوان من قبل أي طرف . ان مجلس الثورة الشعبي في كمبوتشيا ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا ، يجب أن يحتل مقعده في الأمم المتحدة ، وفي بقية المنظمات الدولية الأخرى . ان أي موضوع يتعلق بكمبوتشيا لا يمكن أن يسوى دون مشاركة مجلس الثورة الشعبي في كمبوتشيا .

ولا احترام ذكرى ثلاثة ملايين برىء في كمبوتشيا تعرضوا للقتل ، ولكي نفي بحق أربعة ملايين من الأحياء عانوا من نظام ابادة لا مثيل له في تاريخ البشرية ، فاننا نطالب بطرد ممثل المصاوبة القاتلة التي لا تسيطر على أي جزء من أراضي كمبوتشيا ولا تمثل أحدا ، وذلك حتى يحتل مجلس الثورة الشعبي في كمبوتشيا المكان اللائق به .

ومن ناحية أخرى ، فان شعب لاو يحيي انتصار شعب ايران الذي أسقط نظاما اقطاعيا دمويا قائما على السلطة المطلقة العاتية ، وبذلك أصبح سيد بلاده .

اننا نحبي الانتصار الباهر لشعب نيكاراغوا ، والذي انتزع بعد كفاح مرير ضد دكتاتورية

سوموزا الفاشية . ان هذا الانتصار سوف يعطي دفعة كبيرة لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ضد الامبريالية ، لتعزيز استقلالها الوطني .

وفي الشرق الأوسط ، فلا تزال الأوضاع متفجرة . ان شعب فلسطين العربي قد عانى ولا يزال يعاني من الاستغلال والعدوان الاسرائيلي الصهيوني والامبريالي . ان طلب السلام عن طريق اتفاقي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المزعومة بين اسرائيل ومصر ، تزيد من تعقد المشكلة وتخدم خطة السيطرة الامبريالية على الشرق الاوسط . انها لا تفي بمصالح الشعب الفلسطيني العربي ولا بمصالح بقية الشعوب العربية ولا حتى بمصالح الشعب المصري نفسه .

ان التسوية الدائمة والمنصفة للمشكلة تقتضي الانسحاب التام لقوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، كما تقتضي الاعتراف الصريح بالحقوق الثابت للشعب الفلسطيني العربي في تقرير مصيره وفي اقامة دولة مستقلة ذات سيادة له في فلسطين .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد الكفاح العادل للشعب العربي الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، كما تؤيد بلادى الموقف العادل لشعب سوريا والدول العربية الأخرى التي كانت ضحية العدوان الصهيوني في عدم الانضمام الى مفاوضات للتوصل لحل منفصل . كما تؤيد بلادى استقلال وسيادة ووحدة لبنان ، فنحن نعارض محاولات تمزيق وحدة أراضيه من قبل اسرائيل ، كما ندين العدوان الصهيوني ضد لبنان .

وبالاضافة الى ذلك تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استقلال ووحدة وعدم انحياز قبرص والتسوية السلمية لمصالح الطائفتين القبرصيتين .

اننا نؤيد شعب افغانستان في كفاحه من أجل تعزيز استقلاله ضد مناورات التوسعيين والامبرياليين الخادعة والمثيرة للقلق .

كما نؤيد دون تحفظ شعب اليمن الديمقراطية وشعب اثيوبيا في جهودهما لتطوير مجتمعيهما بعيدا عن أية سيطرة أو تدخل امبريالي .

اننا نؤيد بشدة كفاح شعب كوريا من أجل توحيد كوريا بصورة مستقلة وسلمية ، وندين وجود القوات الأجنبية في كوريا الجنوبية .

ان الاستعمار والتفقر العنصرية والفصل العنصرى في أفريقيا ، وهي مظاهر بالية في نهاية القرن العشرين مازالت تفرض شرورها وسيطرتها واستغلالها الوحشي على شعبي ناميبيا وزمبابوى وعلى مواردهما الطبيعية الوفيرة . وهكذا ، فان النظم العنصرية للاقلية غير الشرعية في جنوب افريقيا وروديسيا ، قد لجأت الى الاكاذيب والى وسائل الخداع ، مثل تنظيم انتخابات زائفة ومزورة واقامة نظم حكم عميلة . ان شعب لاوس سيف بشدة ، الى جانب شعبي ناميبيا وزمبابوى وشعوب دول الخط الأول التي وقعت ضحية العدوان الوحشي من قبل نظم الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي . لقد اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية كدولة مستقلة ذات سيادة ونحن نحبي كفاح الشعب الصحراوى تحت قيادة جبهة البوليزاريو من أجل استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه .

وفي أمريكا اللاتينية ، لا يزال شعب كوبا الشقيق يتعرض للحصار التعسفي . ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كباقي الدول المحبة للعدالة في العالم ، تدين هذا الحصار وتطالب باعادة قاعدة جوانتانامو البحرية الى كوبا .

ان شعب لاو يود أن تطبق المعاهدات المتعلقة بسيادة بنما على منطقة قناتها .
اننا نتعاطف الى أقصى حد ونؤيد دون شروط كفاح شعب شيلي لاستعادة حقوقه الديمقراطية .
وكما نؤيد كفاح جميع شعوب أمريكا اللاتينية ضد الاحتكارات الامبريالية ، ولتحقيق سيادتها الكاملة على مواردنا الطبيعية .

وخلال الاثنى عشر عاما المنصرمة ، فقد لاحظ العالم باستنكار التحالف متعدد الاشكال بين الامبرياليين والرجعيين الدوليين للتسلل الى جميع مناطق العالم من أجل بث الفرقة والخلاف بين الشعوب . ان الدول الكبرى ، من أجل تحقيق سياستها القائمة على السيطرة والتوسع ، لستم تتردد في اثاره المنازعات وفي اللجوء الى العدوان المسلح .

وهكذا ، فان الرجعيين الدوليين - في جنوب شرقي آسيا - متجاهلين أبسط قواعد القانون الدولي والسلوك المتحضر ، قد سلكوا طريق العدوان المسلح ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ،

(السيد بوبا ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية)

التي اتهموها بمساعدة شعب كمبوتشيا البطل الذي تعرض للإبادة أثناء اسقاط جلاديه . وبالتالي ، فقد ارتفعت في المحافل الدولية أصوات تنادى بالكف عن المساس بفييت نام . ومؤخرا ، في مؤتمر قمة عدم الانحياز ، وجه الشكر وعبارات التأييد العديدة لفييت نام لعزمها الراسخ على حماية وطنها الحبيب واعادة بنائه ولاسهاماتها الجليلة في الجهود الرامية الى الاستقلال الوطني وتحقيق السلام لصالح جميع شعوب العالم . ولكن ، رغم الادانة العالمية لهذا العدوان ، استمرت هذه القوى في موقفها الوقح ، ان أعلنت أنها سوف تلقن فييت نام درسا ثانيا اذا ما رأت أن ذلك ضروريا . ان مثل هذا العدوان يمكن أن يرتكب ضد أى بلد آخر ، طالما أن الدوائر المتقلدة للسلطة في بكين قد أعطت نفسها حق تلقين الدروس للدول ذات السيادة .

ان فييت نام هي الضحية اليوم ، وغدا قد يجيء دور جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية أو دول أخرى . وازاء الأوضاع الخطيرة السائدة في جنوب شرقي آسيا ، فاننا نناشد المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لوقف خطر حرب جديدة لا يمكن تقدير نتائجها . وفيما يتعلق ببلادى ، فان من تقلدوا السلطة في بكين ، وهم الرجعيون ، يعارضون بمناوراتهم جهود شعب لا و الثورية ، وقد أرسلوا الجواسيس والقراصنة على حدود بلادنا ، ولا زالوا يقومون بعمليات لاشاعة الفرقة بين الأقليات العرقية ، وقاموا بتجميع الرجعيين المنفيين من لا و حول الحزب الاشتراكي اللاوى الذى قاموا بتشكيله من العدم .

والأخطر من ذلك أنهم - لاخفاء نواياهم وخططهم الدنيئة - تذرعو بحجج واهية ، هي استقبال اللاجئين ، فحثوا الشباب في لا و على الهرب من بلادهم والتحول الى لاجئين . كما أنهم جلبوا الى جنوب الصين آلافا من الجنود القدامى والأشخاص الذين هم محل بغض المجتمع التقدمي في لا و والذين كانوا قد لجأوا الى تايلند .

وفي نفس الوقت بذلوا جهودا مضمينة لتفويض علاقات الصداقة والتضامن بين لا و وفييت نام وكمبوتشيا على أمل اضعاف هذه الدول الثلاث وللاعداد لاسقاط النظام الجديد في بلادنا . ان جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في حركة عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة ، وهي تمارس سياسة داخلية وخارجية قائمة على الاستقلال ، ولا تسمح لأى بلد آخر بالتدخل في شؤونها الداخلية .

ان شعب لاو ، المؤلف من أكثر من أى شعب آخر من عناصر متعددة الجنسيات والأصل ، بعد التحرير الكامل للبلاد ، يتطلع الى العيش في سلام وصدقة وتعاون مع باقي الدول ، وخاصة مع الدول المجاورة ، وذلك لكي نركز كل قوانا وامكانياتنا الوطنية لاعادة بناء البلاد التي تعرضت للدمار بسبب الحرب ، ولكي نركز جهودنا أيضا لتحسين ظروف المعيشة ، وللاسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم بأسره . ان بلادى دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين ، وهي ذات اقتصاد متخلف ، وبالتالي فانه ليس في قدرتها أن تهدد دولة يبلغ عدد سكانها بليون فرد كالصين . ان شعب لاو والشعب الصيني تربطهما أواصر من الصداقة القديمة . ان السلطات الصينية هي المسؤولة الوحيدة عن تدهور العلاقات بين البلدين . ان اقلها من شأننا ودعاياتها الكاذبة لن تمكنها من تحويل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن سياستها المستقلة ، ولن تمكنها من تفويض أواصر الصداقة والتضامن بين شعوب لاو وفيت نام وكمبوتشيا . اننا نطالب المسؤولين عن السلطة في بكين بأن يضعوا حدا لتهديدهم للاو ، ونطالبهم باحترام استقلال لاو وسيادتها ووحدة أراضيها .

ان السياسة الخارجية الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، هي سياسة السلام والاستقلال والصدقة وعدم الانحياز . وهذه السياسة متمشية مع الأوضاع الجغرافية والسياسية في لاو ومع مصالحها في المستقبل وعلى المدى الطويل ، وتتمشى مع التطلعات العميقة لشعب لاو وشعوب جنوب شرقي آسيا .

اننا نرحب - ترحيبا قلبيا - بأن علاقات التضامن المتلزم والصدقة والتعاون الأخوي بين جمهورية فيت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وبلادنا تقوى كل يوم .

اننا ندعم ، بصورة مستمرة ، علاقاتنا الطيبة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشقيقة الأخرى . ونحن نرحب بعلاقات حسن الجوار المثمرة مع مملكة تايلند ، ونحاول أن نجعل من حدودنا المشتركة حدود سلام وصدقة . ونحن نرحو ، بكل قوانا ، تعزيز علاقات الصداقة والتعاون متعدد الاشكال مع دول جنوب شرقي آسيا ، حتى نجعل من هذه المنطقة منطقة سلام واستقلال وحياء واستقرار ورفاهية .

الديمقراطية الشعبية)

ان جيوب التوتر التي لازالت قائمة في مختلف مناطق العالم بسبب الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتفرقة العنصرية ، والتوسع تعتبر عقبة خطيرة تعترض طريق تعزيز الانفراج ونزع السلاح ، وهو ما تصبو اليه جهود الدول المحبة للسلام ، والاستقلال ، والعدالة .

في مجال نزع السلاح ، فاننا نعتبر أن نتائج أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة تكوّن أساسا مناسباً لاتخاذ اجراءات ملموسة . وعلينا اليوم أكثر من أى وقت مضى أن ندرس اتخاذ الاجراءات الضرورية حتى تترجم هذه النتائج الى واقع .

ان السلام وأمن الشعوب لا يمكن ان يتحقق عن طريق تكديس السلاح . وأى جهد يرمي الى وقف سباق التسلح التقليدي والنووي ، والى الاقلال من مخزون الأسلحة يستحق التشجيع . وبهذه الروح ، فان وفد بلادى يرحب بتوقيع الرئيس بريجنيف والرئيس كارتر على اتفاقية سولت الثانية فيينا . اننا نؤيد سياسة وجهود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، في خدمة قضية السلام ، والانفراج الدولي ونزع السلاح . ونعتقد أن هذه الاتفاقية سوف تفتح الطريق امام اتفاقيات أخرى أبعد مدى ، تدعم عملية نزع السلاح العام الكامل تحت الرقابة الدولية الفعالة . في هذا الاطار ، اننا ننتظر باهتمام بالغ ابرام معاهدات دولية أخرى ، وخاصة معاهدة عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، وذلك ايمانا منا بأن هذا النوع من المعاهدات يساعد على خلق جو من الثقة المفيدة لعملية نزع السلاح .

لنفس هذه الاعتبارات ، فاننا نقدر ونؤيد مبادرة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية التي طلبت أن يتم ادراج بند اضافي في جدول الأعمال الحالي لدورة الجمعية العامة بعنوان " اقرار اعلان عن التعاون الدولي لتحقيق نزع السلاح " ، ونرحب بالقرار الصادر عن الدورة الأخيرة للجمعية العامة بشأن " اعداد وتعليم المجتمعات للعيش في سلام " وبشأن " الاسبوع الدولي لنزع السلاح " ، بناء على اقتراحات قدمتها جمهورية بولندا الاشتراكية وجمهورية منغوليا الاشتراكية .

نعتقد أيضا أن انعقاد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وقد اعترف الجميع بضرورة ذلك ، أمر سيمكننا من اتخاذ اجراءات تسرع بتحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل .

اننا نعاود تأكيد تأييدنا لاقتراح جعل المحيط الهندي منطقة سلام ، خالية من الأسلحة النووية ، ومن القواعد العسكرية الأجنبية ؛ ونؤيد مطالبه حكومات وشعوب الدول الواقعة على المحيط الهندي بفك القواعد العسكرية والنووية الموجودة في ديبجو جارسيا . ونؤيد فكرة حل الكتل ، والاحلاف والمعاهدات العسكرية مما سيجعل عملية الانفراج الدولي عملية لا رجعة فيها .

وفي نفس هذا الاطار، اننا نعتبر أن ادراج بند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بعنوان "عدم امكانية قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" ، بناء على اقتراح الاتحاد السوفياتي ، يتيح فرصة مفيدة ، ويحظى بتأييدنا . اننا نؤيد اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام ، أينما بيدو ذلك ممكنا ، بموافقة كافة الدول المعنية .

فيما يتعلق بالانفراج وتخفيف حدة التوتر بين الأمم ، فاننا نرحب باستئناف المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والصين لتطبيع العلاقات فيما بينهما . واننا نقدر ونؤيد الموقف العادل والجدى الذى اتخذته الاتحاد السوفياتي للتوصل الى نتائج ملموسة ، مما يوسع من نطاق الانفراج ويجعله يشمل كافة مناطق العالم .

ان الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا كل يوم . وهذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلا بدون أن يعرض للخطر قضية السلام والأمن الدوليين ، وهذه الهوة ، كما نعلم جميعا ، ترجع الى استمرار وجود أساس ظالم للعلاقات الاقتصادية الدولية . ان هذه العلاقات ، التي تتميز بالتبعية وبالاستغلال وعدم المساواة ، قد اتضح عجزها عن اداء دفعة للتنمية في الدول النامية ، واتضح عجزها عن المساهمة في القضاء على الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها ، بسبب قرون من الاستغلال الاستعماري ، والاستعماري الجديد والامبريالي .

لتقويم هذا الوضع الخطير ، ان الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في عام ١٩٧٤ ، وبعد أن تدارست مشكلة التنمية الاقتصادية الدولية من كافة نواحيها ، اعتمدت ، بالاتفاق العام في الرأى ، اعلانا وبرنامج عمل يهدف الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة وانصافا . وقد انقضت خمس سنوات منذ اعتماد هذه الوثائق ، والوضع الاقتصادى

(السيد بونفا ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية)

في الدول النامية لم تتحسن ، بل تدهورت بصفة مستمرة . ولكن بالرغم من هذه الاحداث المشيرة للقلق ، فان المفاوضات قد استمرت في الامم المتحدة وفي مختلف الوكالات المتخصصة لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها لاقامة نظام دولي جديد . ولكن النتائج لم تكن هامة بسبب عدم توفر الارادة السياسية لدى اأغلبية البلدان المتقدمة ذات الاقتصاديات السوقية ، التي لا تزال تصر على الابقاء على ما تمتعت به من امتيازات . ان الفشل الاخير للدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي عقد في مانيلا في شهر ايار/مايو الماضي لهو دليل قوى على ذلك .

ومن الضروري ، لصالح التنمية المتوازنة والمتناسقة لكافة الدول ، سواء أكانت متقدمة أو نامية ، ولحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، من الضروري أن تضع البلدان المتقدمة ، ذات الاقتصاديات السوقية ، حدا لممارستها المعوقة ، كما عليها أن تنفذ سياسة حقيقية للتعاون الفعال مع البلدان النامية حتى تمكن من اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . قبل اختتام حديثي ، أود أن أؤكد من جديد التزام بلادي بأغراض ومبادئ الامم المتحدة التي استوحيناها دائما في علاقاتنا مع البلدان الاخرى . اننا لعلنا يقين من أن الاحترام الكامل لهذه المبادئ من قبل اافة الدول الاعضاء سوف يساهم في اقامة عالم أفضل ، عالم يسوده الانفراج ، ونزع السلاح ، والتعاون ، والتعايش السلمي . ان أعمال هذه الدورة سوف تقربنا من هذا الهدف . ووفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لن يألو جهدا في المساهمة الفعالة ، ونأمل في النجاح الناصع للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ٣ / ١٠